

إشكالية التمويل الدولي وكفاءة الإدخار المحلي في تمويل التنمية بالجزائر

دراسة قياسية للفترة الممتدة من: ١٩٧٠-٢٠١٤

**The Problem of International Finance and Efficiency of Local Savings in
Financing for Development in Algeria: Standard study for the period (1970-2014)**

مرابط بلال	د. سليمة طبائية
طالب دكتوراه الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ٣	كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ قالمة، الجزائر

المخلص :

تهدف هذه الدراسة إلى البحث حول طبيعة العلاقة التي تربط كلا من الإدخار المحلي والإستثمار المحلي أو بالأحرى كفاءة المدخرات المحلية في تمويل التنمية بالجزائر، من أجل تفسير هذه العلاقة، والوقوف على التحديات التي تواجه الإستثمار وعملية تمويل وتسريع النمو الإقتصادي. قامت منهجية القياس الإقتصادي على تقدير العلاقة بين معدل الإدخار ومعدل الإستثمار المحليين في الإقتصاد الجزائري لدينا بيانات سنوية للفترة ١٩٧٠-٢٠١٤. من أهم ما تم استنتاجه، أنه لا توجد علاقة بين الإدخار والإستثمار ولا حتى وجود تكامل بينهما. ولتوضيح ذلك تطلب إستخدام بعض الأدوات الإحصائية، إضافة إلى إختبارات جذر الوحدة، كما تم تحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة. وتبين أن المتغيرين متكاملين من الدرجة الأولى، وبناء على ذلك، تم إستخدام إختبار التكامل المشترك لكل من طريقة انجل - جرانجر وطريقة جوهانسن، بالإضافة إلى إستخدام منهجية جرانجر للسببية، وهذا للتحقق من وجود علاقة طويلة الأجل بين الإدخار والإستثمار، وقد بينت النتائج عدم صحة فرضية وجود علاقة توازنية بين هذين المتغيرين خلال الفترة المعنية الدراسة، وتفسير ذلك نوجزه في طبيعة الإقتصاد الوطني الذي يعتمد بشدة على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للدخل الوطني والنقد الأجنبي، وعدم تنوع النشاط الإقتصادي وهيكل الصادرات من جهة، وإلى ضعف الطاقة الاستيعابية للإقتصاد الوطني من جهة أخرى، وإن الجزائر التي تعتمد على الإدخار دون وجود منافذ إستثمارية داخلية، معناه أن التنمية سوف تبقى متوقفة أو بطيئة لعدم بناء مصادر إنتاجية لسد الإحتياجات المحلية وتصدير الفائض، مما يعني أن هذا المسار غير صحيح. وعليه أوصت الدراسة ضرورة تنويع مصادر الدخل الوطني، وذلك بتشجيع الإستثمارات الضخمة في البنية التحتية، وفي القطاع الإنتاجي من السلع والخدمات، إذا ما أريد للإقتصاد الوطني أن يواكب الإقتصاديات المتقدمة، خاصة وأن الجزائر تعيش حاليا أزمة مالية غير مسبوقة.

الكلمات المفتاحية : الإدخار المحلي، الإستثمار المحلي، التمويل الدولي، التنمية الاقتصادية، الإقتصاد الجزائري.

Abstract

The aim of this study is to investigate the nature of the relationship between domestic savings and domestic investment, or rather the efficiency of domestic savings in financing development in Algeria, in order to explain this relationship, identify the challenges to investment, and finance and accelerate economic growth. The economic measurement methodology has estimated the relationship between the savings rate and the local investment rate in the Algerian economy. We have annual data for the period 1970-2014. One of the most important conclusions is that there is no relationship between savings and investment, nor even an integration between them. To illustrate this, the use of some statistical tools, as well as unit root tests, was required, and the rank of integration of each variable was determined separately. The two variables have been shown to be complementary to the first order. Thus, the combined integration test of the Engel-Granger method and the Johansen method was used, in addition to the use of the Granger method of causation, to verify a long-term relationship between savings and investment. There is a balanced relationship between these two variables during the study period. The explanation for this is highlighted in the nature of the national economy, which relies heavily on the hydrocarbons sector as a main source of national income and foreign exchange, the non-diversification of economic activity and the structure of exports and the weak absorptive capacity National R on the other. Algeria, which relies on saving without internal investment outlets, means that development will remain stagnant or slow because of the lack of building productive sources to meet local needs and export surplus, which means that this is not true. Therefore, the study recommended the need to diversify sources of national income by encouraging large investments in infrastructure and in the productive sector of goods and services if the national economy is to be compatible with developed economies, especially since Algeria is currently experiencing an unprecedented financial crisis.

Keywords: domestic savings, domestic investment, international finance, economic development, Algerian economy.

المقدمة

أصبح التمويل الدولي من الموضوعات الجديرة بالإهتمام من قبل دول العالم، في الوقت الذي أصبحت فيه العولمة سمة مميزة للأسواق الدولية والمعاملات الخارجية بين الدول، والتغيرات الحديثة والتطورات المتسارعة على صعيد العلاقات الإقتصادية الدولية، وأصبحت دراسة التمويل الدولي تشكل إحدى أهم مرتكزات العلاقات الإقتصادية بين الدول، لأن عمليات الإستثمار والتنمية الإقتصادية والبشرية أصبحت عاجزة عن تحقيق أهدافها دون مرافقة التمويل الدولي لها خصوصا في الدول النامية. بالإضافة إلى أن التمويل الدولي أهم مصدر من مصادر التمويل في دول العالم الثالث وخاصة بالنسبة للسلطة الجزائرية، وتسعى الدول المستفيدة من التمويل الدولي بالاجتهاد لمعرفة الطرق المثلى لإدارة التمويل الممنوح عبر إيجاد الأدوات الملائمة وإتباع المعايير الإدارية التي تحقق الكفاءة والفاعلية للتمويل المقدم، وتوجيهه نحو القطاعات الإقتصادية والإجتماعية المستهدفة، وضرورة الإعتماد على التمويل الدولي كأحد أهم آليات تحقيق التنمية داخل الدول.

إن أخطر آثار المديونية الخارجية يتمثل في شل جهود التنمية وما يترتب عليها من إنعكاسات إجتماعية، ومن الملاحظ أن الكثير من الدول اضطرت إلى تأجيل تنفيذ مشاريعها الإستثمارية وخفض

معدلات الإستثمار فيها، وذلك بسبب نقص السيولة والموارد الأجنبية؛ مما أدى في النهاية إلى مزيد من التبعية بمختلف أشكالها: تجارية، مالية وتكنولوجية.

لقد أصبح من الضروري صياغة سياسات جديدة تؤسس لمناخ إستثماري ملائم للدول العربية بهدف التصدي للإنعكاسات السلبية لهذه التحولات (من فقر وتهميش وتبعية للمؤسسات المالية الدولية)،

وعليه يمكننا تلخيص إشكالية البحث الأساسية في الآتي:

ما مدى كفاءة الإدخار المحلي في تمويل التنمية بالجزائر؟

فرضية البحث:

تقوم الدراسة على فرضية أساسية مؤداها: "توجد علاقة تكامل بين الإدخار والإستثمار المحليين في الجزائر".

هدف البحث:

يهدف البحث في مجمله إلى: تحليل وتقييم أثر مؤشرات الإدخار المحلي على بعض المؤشرات الإقتصادية في الجزائر، ومن ثم البحث عن السبل التي تسمح بتنوع تمويل الإقتصاد الجزائري في ظل الأزمة المالية الحالية،

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث من أهمية تحقيق التنمية الإقتصادية للجزائر، كما أن تحديد العلاقة بين الإدخار والإستثمار المحليين يساهم في وضع سياسات فعالة للجزائر لتحسين تمويل برامجها التنموية.

منهج وأسلوب البحث:

يعتمد التحليل في هذا البحث على استخدام مبادئ المنهجين الوصفي والتحليلي لإستخلاص طبيعة واتجاه العلاقة بين المتغيرات. وفي هذا الصدد سيتم استخدام الأساليب القياسية المناسبة بهدف إختبار فرضية البحث من خلال وصف وتفسير المتغيرات .

تقسيم البحث:

في محاولة منا للإجابة عن إشكالية البحث، وتحقيقاً لأهدافنا رأينا أنه من المناسب تقسيم هذه الدراسة لتشمل في مطلعها مقدمة نوضح من خلالها أهدافنا والإشكالية التي نسعى لحلها، يليها قسم ثانٍ مخصص لتوضيح المفاهيم التي تخص التمويل الدولي، قسم ثالث نخصصه لتحليل أهم مؤشرات كفاءة الإدخار في تمويل التنمية بالجزائر خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠١٤، قسم رابع يبين واقع العلاقة بين الإدخار المحلي والإستثمار المحلي في الجزائر. نختم دراستنا بمجموعة من النتائج التي تكون قد أجابت عن سؤالنا الرئيسي، إضافة لمجموعة من التوصيات، ندرج بعدها مجموعة من المراجع والملاحق الموظفة في هذا البحث.

أولاً- التأطير النظري للتمويل الدولي

١- مفهوم التمويل الدولي:

يعرف Maurice Dobb "موريس دوب" التمويل بأنه وسيلة لتعبئة الموارد الحقيقية القائمة، أما BISH "بيش" فيعرفه على أنه الإمداد بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة إليها، وأنه توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع وتطوير مشروع خاص وعام. كما يعرف التمويل على أنه أحد مجالات المعرفة تختص به الإدارة المالية وهو نابع من رغبة الأفراد ومنشآت الأعمال لتحقيق أقصى حد ممكن من الرفاهية (الجباري، ٢٠٠٩، ص ٤). ويعرف "بويبية" التمويل بأنه "تلك التدفقات المالية المحلية والأجنبية الموجهة لإنجاز برامج ومشروعات التنمية الضرورية لهيكل الإقتصاد الوطني وتحقيق الرفاهية الإقتصادية للمجتمع" (بويبية، ٢٠٠٩، ص ٧).

يشير مصطلح التمويل الدولي إلى مجموع الأموال النقدية وغير النقدية التي تحصل عليها دولة ما من أجل تشغيل هذه المصادر في المجالات المختلفة، ومصادر التمويل الدولي متعددة منها الدول والمؤسسات الدولية التابعة للحكومات والقطاع الخاص، وللخصوصية الجزائرية فان الغالبية العظمى من التمويل الدولي هو مقدم من الدول والمؤسسات الدولية التابعة للحكومات. كما يقصد بالتمويل الدولي ذلك الجانب من العلاقات الإقتصادية الدولية المرتبطة بتوفير وانتقال رؤوس الأموال دولياً، ويتخذ ذلك جوانب عديدة منها الجانب السلعي (الحقيقي) للإقتصاد الدولي، الجانب النقدي أو المالي، الذي عادة ما يرافق انسياب السلع والخدمات فيما بين دول العالم، التدفقات الدولية لرأس المال لأغراض الإستثمار الخارجي بمختلف صورته (الكردي، ٢٠١٠، ص ٥). ويرى الباحثين بأن التمويل الدولي هو تقديم مصادر الدعم اللازمة لتنفيذ البرامج والمشاريع الخاصة التي تساهم في تحقيق الغايات والأهداف المشتركة ما بين المانح والمؤسسات لتحقيق متطلبات التنمية، وهي قد تكون على شكل هبات أو تبرعات أو منح نقدية أو عينية.

٢- أهمية التمويل الدولي:

لقد أصبح التمويل الدولي أحد أهم الآليات العالمية التي تتشكل في إطارها العلاقات الدولية التي يدور حولها جدل مستمر على كافة المستويات وبين مختلف المتخصصين والمتمتعين حول مدى ضرورة الإعتماد على التمويل الدولي كأحد أهم آليات تحقيق التنمية داخل الدول (هاللي، ٢٠١٠، ص ٩). تشير العديد من البحوث الإقتصادية إلى نماذج تنموية عديدة لتفسير مشكلة حاجة البلدان النامية إلى التمويل الخارجي ومنها نموذج هارود - دومار (Harrod-Domar Nodel) الذي أستهدف بيان مدى الترابط الوثيق بين الناتج القومي ومعدلات إستثمار رأس المال، أي على الفجوة ما بين الإستثمار المرغوب ومستوى الإدخار المحلي، والتي أطلق عليها فجوة الإدخار (Saving Gap) أو فجوة الموارد المحلية (Domestic Resources Gap) وتجسدت هذه الفجوة، النقص في المدخرات المحليه للبلد - المقترض - وهي تساوي حجم رأس المال الأجنبي "كالقروض مثلاً" اللازم توفيره تحقيقاً لمعدل النمو المطلوب، أي أن رأس المال الأجنبي سيستخدم بجانب الإدخارات المحليه لتغطية مستوى الإستثمار المطلوب، ويعد هذا النموذج من أكثر التحليلات أهمية في إبراز الدور الحيوي لرأس المال الأجنبي في

عملية التنمية الاقتصادية، أما نظرية والت روستو "Walt Rostow" فقد جاء التركيز على ضرورة رفع معدل الإستثمار، بغية وصول الإقتصاد إلى مرحلة الانطلاق "Take Off" ليصبح قادرا على تسيير ذاته بذاته أو ما يسمى بـ "مرحلة النمو الذاتي Self-Sustained Growth" (الكردي، ٢٠١٠، ص ٦). وتبرز أهمية التمويل الدولي بشكل واضح في الوقت الراهن الذي يشهد علاقات إقتصادية دولية واسعة ومتزايدة، وباعتبار أن التمويل الدولي يمثل العنصر الأساسي للنشاطات الإقتصادية المعاصرة في جانبها العيني لأنه يشكل الجانب النقدي لها إذ بدون توفر التمويل لهذه النشاطات فإنه لا يمكن القيام بها، وإستمرارها وتوسعها حيث أن القيام بالنشاطات الإقتصادية يقتضي الإستثمار الذي يتضمن إقامة مشروعات جديدة، وتوسيع المشروعات القائمة، إضافة إلى تجديد وتحديث رأس المال المستخدم في هذه المشروعات من أجل القيام بالنشاطات الإقتصادية.

٣- دور ودوافع التمويل الدولي:

٣-١- دور التمويل الدولي:

لكل بلد في العالم سياسة إقتصادية وتنموية يتبعها أو يعمل على تحقيقها من أجل تحقيق الرفاهية لأفراده، وتتطلب هذه السياسة التنموية وضع الخطوط العريضة لها والمتمثلة في تخطيط المشاريع التنموية وذلك حسب إحتياجات وقدرات البلاد التمويلية.

ومهما تنوعت المشروعات فإنها تحتاج إلى التمويل لكي تنمو وتواصل حياتها، حيث يعتبر التمويل بمثابة الدم الجاري للمشروع، ومن هنا نستطيع القول أن التمويل له دور فعال في تحقيق سياسة البلاد التنموية وذلك عن طريق (التمويل الإسلامي، ٢٠٠٧، ص ١١):

- توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز المشاريع التي يترتب عليها: توفير فرص عمل جديدة تقضي على البطالة، تحقيق التنمية الإقتصادية في البلاد، وكذا تحقيق الأهداف الإقتصادية المحددة من طرف الدولة.

- تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية لهم (توفير السكن،

العمل...)

٣-٢- دوافع التمويل الدولي:

تتمثل دوافع مانحي المساعدات في: (الكاظم، ٢٠٠١، ص ص ١٥٩-١٦١)

❖ **الدوافع السياسية:** تنطلق هذه الدوافع عادة من المصالح الإستراتيجية والإهتمامات السياسية

الخارجية للدول المانحة، أو من أغراضها الإيديولوجية التي هي أغراض سياسية في مآلها، وقد

لُخصت أهداف المساعدات الممنوحة لأسباب سياسية بهدفين توأمين هما :

✓ تشجيع أنظمة الحكم على أن تبدأ أو تواصل، التوفيق بين سياساتها الخارجية وحاجات

الدول المانحة ورغباتها؛

✓ دعم أنظمة الحكم التي تعد "صديقة" وبقاؤها في السلطة.

❖ **الدوافع الإقتصادية:** تشكل الدول النامية أهمية إقتصادية أساسية للدول المتطورة، لأنها تمثل مصدر هام للأيدي العاملة والمواد الأولية، ولتصريف السلع والإستثمارات، ومن الأهداف الإقتصادية ضمان أسعار سوق أعلى، وضمان مبيعات للمزارعين في الدول المانحة، وتغلغل الشركات في الأسواق الداخلية للدول المتلقية للمساعدات، ضمن شروط تجارية تتعلق بفرض التزام على هذه الدول بشراء جزء كبير من الإستيرادات من المواد الغذائية من الدول المانحة كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة وفرنسا، والتنافس الشديد للوصول إلى أسواق الشرق الأوسط؛

❖ **دوافع إعلامية:** ومن الدوافع التي يركز عليها المانحون في تقديمهم للدعم ما يتعلق بالرغبة في تحسين صورتهم أمام المجتمع الدولي من خلال تقديم برامج مكافحة الفقر في العالم، أو تقديم مساعدات في حالات الكوارث.

ينقسم التمويل الدولي إلى قسمين أساسيين القسم الأول يعرف بالتمويل الدولي الخاص وهو مقدم من القطاع الخاص إلى الشركات والدول ذات الجدارة الإئتمانية القوية، والقسم الثاني يعرف بالتمويل الدولي الرسمي وهو يتم تقديمه من قبل الدول والمنظمات الدولية غير الربحية، وعادة يكون على شكل منح ومساعدات وقروض ذات شروط ميسرة، وتتلقى بعض الدول وخاصة الدول النامية في بعض الأحيان هذه المنح من الدول المتقدمة، أو بعض الدول ذات الفائض النقدي مثل اليابان. وتتخذ بعض المنح والمساعدات أشكالاً متعددة، قد تكون نقدية في صورة عملات قابلة للتحويل أو عينية بشكل سلع إستهلاكية وإنتاجية، وقد تأتي المنح في صورة خدمات متمثلة في إيفاد خبراء دوليين وفنيين، أيضاً لا تقل أهمية القروض الدولية عن المنح والمساعدات وتعتبر القروض مورداً مالياً غير عادياً للدولة التي تزيد أعبائها المالية أو نفقاتها العامة عن إيراداتها العامة، فالأصل أن تتم تغطية الأعباء العامة للدولة من إيراداته السيادية مثل الضرائب والرسوم وفائض القطاع العام، ولكن في أغلب الأحيان لا تكفي الإيرادات السيادية للدولة لتغطية أعبائها العامة فتلجأ الدول إلى عمليات الاقتراض الخارجي لتغطية نفقاتها العامة وتغطية برامجها التنموية، ويمكن تعريف القرض بأنه: "مبلغ نقدي تستفيد منه الدولة من الدول المقرضة أو المؤسسات المالية الدولية لفترة محددة وغير محددة وتستعين بحصيلته في تغطية بعض أنواع نفقاتها العامة"، ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن الدول النامية تتحمل قيمة الدين وعبء الدين المتمثل بالفوائد المستحقة على قيمة الدين كما وتتعهد الدول المدينة برد أصل الدين في تاريخ الإستحقاق ودفع فوائده خلال مدة القرض (الداية، ٢٠٠٦، ص ٨).

٤- أشكال التمويل الدولي:

تتنوع أشكال التمويل الدولي المقدم ضمن برامج ونشاطات الدول والجهات المانحة والمنظمات الدولية، وهو يأخذ أشكالاً متعددة نوردتها على النحو التالي (قورين، ٢٠١١، ص ٥):

٤-١ - التمويل المباشر وغير المباشر: يمكن إيجازه كما يلي:

١,١,٤ التمويل المباشر: هذا النوع من التمويل يعبر عن العلاقة المباشرة بين المقرض والمقترض والمستثمر دون تدخل أي وسيط مالي مصرفي أو غير مصرفي، وهو يتخذ صور متعددة كما يختلف باختلاف المقترضين (مؤسسات، أفراد، هيئات حكومية)، وينقسم إلى:

- **المؤسسات:** تستطيع أن تحصل على قروض وتسهيلات إئتمانية من مورديها أو من عملائها أو حتى من مؤسسات أخرى إلا أنها يمكن أن تخاطب القطاع العريض من المدخرين الذين يرغبون في توظيف أموالهم دون أن يرتبط نشاطهم مباشرة بالنشاط الإقتصادي للمؤسسة والصورة هنا تتمثل في: إصدار أسهم للاكتتاب العام أو الخاص، إصدار سندات، الإئتمان التجاري، التمويل الذاتي، تسهيلات الإعتماد...الخ؛

- **الحكومة:** تلجأ الحكومة في بعض الأحيان إلى التمويل المباشر عن طريق الاقتراض من الأفراد والمؤسسات من خلال إصدار سندات متعددة الأشكال ذات مدد زمنية مختلفة، وأسعار فائدة متباينة ومن أهم هذه السندات نجد أذونات الخزينة؛

- **الأفراد:** وهي تتمثل في المساهمات المادية التي يقدمها الأفراد بدافع العمل الخيري، وهي قد تكون على شكل تبرعات نقدية أو عينية.

٢,١,٤ التمويل غير المباشر: يعبر عن طرق وأساليب التمويل غير المباشرة، حيث تكون العلاقة بين المقرض والمقترض علاقة غير مباشرة وتتم عبر وسطاء ماليين، مثل سماسرة الأوراق المالية في الأسواق المالية والبنوك، ويتمثل دور الوسيط في محاولة التوفيق بين المتطلبات القانونية والإقتصادية للمدخرين والمستثمرين، وهناك أشكال أخرى للتمويل غير المباشر، منها بعض الضمانات المستخدمة في عمليات الإستيراد والتصدير، مثل الإعتماد المستندي والتحصيل المستندي.

٤-٢- التمويل المحلي والتمويل الدولي: ينقسم مثل هذا النوع إلى:

١,٢,٤ التمويل المحلي: يعتمد مثل هذا النوع من التمويل على المؤسسات المالية والأسواق المالية المحلية وهو يضم المصادر المباشرة وغير المباشرة المحلية (قروض بمختلف أنواعها، أوراق مالية وتجارية بمختلف أنواعها...الخ) وهذا النوع من التمويل يخدم قطاع المؤسسات الإقتصادية أكثر من الهيئات الحكومية.

٢,٢,٤ التمويل الدولي: هذا النوع من التمويل يعتمد بالدرجة الأولى على الأسواق المالية الدولية مثل: البورصات، والهيئات المالية الدولية أو الإقليمية، مثل صندوق النقد الدولي أو البنك العالمي للإنشاء والتعمير وبعض المؤسسات الإقليمية، بالإضافة إلى البرامج التمويلية الدولية التي تكون في شكل إعانات أو إستثمارات مثل ما هو الحال بالنسبة لبرنامج "ميذا" الذي أطلقه الاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأورو متوسطة، بشكل عام يمكن حصر مصادر التمويل الدولي في المصادر التالية: مصادر حكومية من خلال وكالاتها الدولية العاملة في دول العالم، منظمات دولية غير حكومية تعمل في قطاعات محددة في أنحاء العالم، منظمات دولية أممية تتبع الأمم المتحدة (أممية) ولها فروع في العالم.

٥- إشكاليات ومعوقات التمويل الدولي:

تعتبر مسألة التمويل الدولي من الأمور الأكثر تعقيدا بسبب إرتباطها بالعديد من القضايا ذات الحساسية العالمية مثل مدى تأثير التمويل الدولي على صنع القرارات الداخلية، وإرتباطه بموضوع السيادة الوطنية للدول المتلقية في مقابل فكرة المجتمع المدني العالمي، ومدى درجة التوافق بين أولويات الجهات المانحة والمنظمات الدولية (التي توجه هذا التمويل) وبين الإحتياجات الحقيقية وأولوياتها بالنسبة لمجتمع الدول المتلقية للدعم، هذا بالإضافة إلى غياب فرص التكافؤ في الحصول على هذا التمويل، والذي يشير بدرجة كبيرة إلى إستطاعة الجهة المانحة على فرض شروطها على الجهة المتلقية لهذا التمويل والدعم.

فالجهات المانحة على إختلاف أشكالها وألوانها تسعى من أجل تعزيز نفوذها وتحقيق مصالحها الشخصية، الإقتصادية، والسياسية، من خلال وضع آليات في إطار تحديد صياغة أشكال التعاون التنموي ثنائي الأطراف، حتى أنه قد تؤثر على المصلحة الوطنية وعلى التوجه التنموي ذاته مما يؤثر عمليا على برامج التنمية، كما أنه من الأهمية ربط التمويل بتدخل الوكالات الدولية سيساهم في زيادة إضعاف السيادة الوطنية، بل أن التدخل المستمر للوكالات الدولية في صناعة القرار الوطني، ويزيد من الإعتقاد على هذه الوكالات والمنظمات الدولية (ثابت، ١٩٩٩، ص ٩٧)، ولقد صاغ فريق المناهضين لعملية التمويل مجموعة من الإشكاليات والمعوقات التي يمكن أن تحدثها عملية الإعتقاد على التمويل ويمكن إيجازها في الآتي (هلاي، ٢٠١٠، ص ١٢):

- **الإشكالية الأولى:** إن التمويل الأجنبي يحمل -عادة- "أجندته الخاصة" التي تتكون من جملة من المفاهيم الأساسية التي يسعى إلى تعزيزها، فهذه المفاهيم ظهرت في مجتمعاتها إنعكاسا لتطور إقتصادي وإجتماعي وسياسي خاص بها؛

- **الإشكالية الثانية:** ترتبط بالإشكالية الأولى وتطور حول التعميم في عملية توظيف المفاهيم القادمة من المجتمعات الغربية في حين أن لكل مجتمع خصوصيته الثقافية والحضارية، وهذا يتطلب جهداً من الهيئة المانحة والمنظمة المتلقية للدعم بهدف تكييف المفاهيم الغربية ومحاولة ربطها بالسياق المجتمعي السائد؛

- **الإشكالية الثالثة:** وتتعلق بالهيئة المانحة حيث يتولى مهام الإدارة والإشراف على عملية تقديم المنح التمويلية في بعض الحالات - جهاز إداري تحكمه إعتبارات فنية/ إدارية أكثر من الإعتبارات التنموية؛

- **الإشكالية الرابعة:** وتتعلق بالهيئة المتلقية التي في أحيان كثيرة تكون غير مؤهلة تنظيمياً أو مؤسسياً لتلقي الدعم وهو ما يدفعنا للتكيف مع الإعتبارات التي تطرحها هيئة التمويل، وقد ينتهي الأمر إلى إحداث تكيف "نظري" على أوراق المشروع دون أن ينعكس ذلك على تنمية الحالة المؤسسية فعليا، وهناك نماذج لمنظمات لم تشهد تطورا أساسيا حقيقيا وربما تتهدد بعضها بما يشبه "الإنتكاسة" عقب إنتهاء التمويل.

٦- شروط التمويل:

يمكن توضيح شروط التمويل كما يلي:

- **مشروعية المساعدات:** ويمكن تصنيف المشروعية السياسية إلى ست مستويات هي: (عارف،

- ✓ التدخل في نظام الدولة، وفرض مطالب معينة مثل: الإصلاح الديمقراطي والتعدد الحزبي، والانتخابات الحرة، وتحسين سجل حقوق الإنسان، ومنها بعض شروط الجيل الأول مثل الإنفتاح الإقتصادي، وتقليل تدخل الدولة... إلخ؛
- ✓ محاولة تغيير السياسات والأولويات الوطنية؛
- ✓ محاولة تغيير سياسات معينة في قطاع أو مجال أو منطقة معينة مثل الضرائب والأسعار والتشريعات... إلخ،
- ✓ على مستوى المشروع أو البرنامج يمكن أن يتضمن إصلاحات مؤسسية أو تشريعية؛
- ✓ شروط تمويلية؛
- ✓ شروط إدارية.

- **سياسات وشروط ودوافع المانحين:** ركز المانحون في الإتفاقيات الثنائية على الجانب السياسي في برامج المساعدة التي يقدمونها تماشيا مع توجه الديمقراطية الليبرالية للمنظور المحوري للتنمية، فقد أدخلت الحكومات الغربية ما يعرف بأسلوب الحكم الجيد، وربطه بطريقة سياسية من تطوير إنتخابات متعددة الأحزاب وحماية الحقوق المدنية والإنسانية، ومن خلال برامج المساعدة والتمويل يستهدف المانحون مجموعات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني التي تستطيع تأدية دور إيجابي في تشكيل الحكم الخاص بها، وزيادة المشاركة الشعبية في الحياة السياسية، مؤسسة بذلك لديمقراطية، كما يلجأ المانحون لفرض شروط للمساعدة في توفير بيئة ممكنة بالنسبة للمجموعات المدنية.

إن الإشكالية التي تنجم عن مخاطر التمويل الدولي تتعكس بدرجة أساسية على تحقيق متطلبات التنمية داخل المجتمعات، ويؤدي إلى تطبيق برامج تنموية لا تستجيب لمتطلبات التنمية الحقيقية التي يحتاجها المجتمع، مما ينعكس بشكل سلبي على الدور الفعلي للتنمية القائمة من قبل المؤسسات الأهلية، فتصبح هذه المؤسسات بمثابة عبئ على المجتمع، حيث تحتاج إلى إعادة تأهيل وترتيب لتقوم بواجباتها المنوط بها داخل المجتمع.

٧- أبعاد التمويل الدولي:

تؤثر مؤسسات التمويل عادة على جوهر السيادة الوطنية للدولة المتلقية عندما تسعى إلى التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر في أجندة العمل في تلك المؤسسة الوطنية، وبهذا الصدد توجد ثلاثة أبعاد هي: (هاللي، ٢٠١٠، ص ١٥)

- **البعد الأول:** أن المانح فإن له اليد العليا والممنوح له لا بد أن تكون يده هي اليد الدنيا مهما كانت الأجندة الموجودة للمانح؛
- **البعد الثاني:** أن الجهات المانحة إما دولة تمنح، أو منظمة أو مؤسسة لديها خلفية وأجندة، ومرسوم لها خطة وسياسة وأشخاص يملكون في داخل أذهانهم تصورات معيشية للمجتمع المعطى له، طبقا لخبراتهم وتجاربهم، ويمارسون تسيير الأشخاص الذين أتوا إليهم بالمال فيملون عليهم إرادة لم تكن في الأساس موجودة في الأجندة الرئيسية للتمويل؛

● **البعد الثالث:** أن الجهات الممنوحة تمثل مساحة واسعة جداً من العالم تسمى العالم الثالث، هذه هي المناطق التي يفترض فيها الفقر، ورغم الموارد المتوفرة فيها إلا أن كل الأجندة في ذهن المانح في هذه الحالة هي أجندة سياسية من الدرجة الأولى.

كما أن المنح والقروض الميسرة يصرف جزء منها على إقامة ندوات ومؤتمرات للترويج لهذه المنح وللمتحدثين من الدول المانحة، وفي طباعة كتيبات مكلفة للحديث عنها ونتائجها وخطواتها ودراسات جدوى تقوم بها مكاتب الدول المانحة، وكلها إجراءات تترتب عليها تصرفات غير رشيدة في عوائد تلك المنح، ويدلل أنصار هذا الفريق على آرائهم بقولهم أن التمويل الأجنبي مخاطره معروفة في علاقات الدول ببعضها مما يفضي إلى التبعية في بعض الأحيان، أو وفق أجندة خاصة محددة والإستراتيجية التي يريد تحقيقها، وأهداف تتمثل في تسويق أنماط من القيم والأفكار والسلوكيات، وإختراق المجتمع وإعادة تشكيل نسيجه الوطني، وخريطته الطائفية والسياسية والجيوسياسية، وبتوظيف مراكز الأبحاث والتنمية المحلية لتقوم بعملية الرصد والتحليل الدقيق لتطورات الحالة المحلية تحت ستار البحث العلمي مقابل مبالغ طائلة، وهي وظيفة تأكد أن الذي يقوم بها إلى وقت قريب مكاتب خاصة ملحقة بأجهزة إستخبارات دولية (هلالى، ٢٠١٠، ص١٦).

مما سبق يتضح أن للمانحين دوافع وأجندات سياسية خاصة، تظهر في طريقة تعاملها مع المؤسسات الأهلية في فرض شروط وقيود معينة على المنح والمشاريع التي يتم تمويلها، ومن الخطورة هي محاولات بعض المنظمات الدولية القيام بدور بالمؤسسات الأهلية، وهذا يشكل منعطف خطير نحو سياسة الإحلال والإستبدال لجزء من فاعلية المجتمعات.

٨- التمويل الدولي وعلاقته بالتنمية الإقتصادية:

يعتبر تحقيق معدلات عالية من النمو الإقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى الدول النامية إلى الوصول إليها، وهذا لأن الزيادة في معدلات النمو هي وحدها التي تمكن هذه البلدان من تحقيق تنميتها الإقتصادية والإجتماعية، فالحاجة للإقتراض الخارجي تجد مبررها الموضوعي بسد الفجوة القائمة بين الإحتياجات الإستثمارية المستهدفة والمخدرات القومية المتاحة، أي بين معدل الإستثمار المطلوب تحقيقه للوصول إلى معدل النمو المستهدف وبين معدل الإدخار المحلي الذي يتحقق في ظل ظروف معينة، والذي يطلق عليه إسم فجوة الموارد المحلية، ويواجه المجتمع ثلاثة خيارات لحل هذا التعارض (رمزي، ١٩٨٥، ص١٩).

❖ **الخيار الأول:** هو أن يرضى المجتمع بمعدل أقل للنمو في حدود ما تسمح به موارده المحلية؛

❖ **الخيار الثاني:** هو أن يعمل المجتمع على تعبئة فائضه الإقتصادي الكامن في مختلف قطاعات الإقتصاد القومي والذي تستحوذ عليه الطبقات والفئات الإجتماعية الغنية وذلك لكي يتمكن البلد من رفع معدل إدخاره المحلي؛

❖ **الخيار الثالث:** هو أن يلجأ المجتمع إلى مصادر التمويل الخارجي. فعندما يحدد المجتمع معدلا معيناً من النمو، فإن تحقيق هذا الهدف يتطلب معدلاً معيناً من الإستثمار، فإذا كانت الموارد المحلية

للمجتمع غير كافية لتمويل الإستثمارات المطلوبة فإن المجتمع سيلجأ إلى مصادر التمويل الخارجي، والتي يفترض أن تقوم بدور مهم وكبير في تسريع عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية. وكذلك تنشأ الحاجة إلى التمويل الخارجي بسبب عدم كفاية الموارد الخارجية المتاحة التي تحصل عليها الدول نتيجة موازينها التجارية، فعندما تكون قيمة مستوردات بلد ما خلال فترة معينة تزيد عما أمكن تحقيقه من حصيلة النقد الأجنبي نتيجة صادته خلال هذه الفترة، فإن الفرق هنا والذي يمثل العجز في الميزان التجاري المتحقق المدفوعات والذي لا بد وأن يمول عن طريق تمويل خارجي إضافي. وعادة ما يطلق على هذا العجز إسم فجوة التجارة الخارجية. ولقد ظهرت على ساحة الفكر الإقتصادي بعض النماذج والأبحاث الرياضية التي حاولت أن تربط بين مشكلة نقص الموارد المحلية في هذه الدول وبين العجز الحادث في موازينها التجارية، ومن هذه النماذج نموذج الفجوتين (رمزي، نفس المرجع السابق، ص ٢٣)، وهو أبسط النماذج وأكثرها دلالة في تبيان العلاقة بين هاتين المشكلتين، إن الفكرة الأساسية في هذا النموذج هي أن هناك علاقة وثيقة بين المدخرات المحلية ومستوى التمويل الخارجي. فكلما كان مستوى المدخرات المحلية ضئيلاً بالقياس إلى مستوى الإستثمارات المطلوبة لتحقيق معدل النمو المستهدف، زادت الحاجة إلى التمويل الخارجي، والعكس صحيح.

إن الحاجة إلى التمويل الخارجي إذا تمت بهدف سد النقص في الإدخار المحلي أو في الموارد المحلية المخصصة للإستثمار، أي أن الإستثمارات التي يقوم بها الإقتصاد الوطني خلال فترة معينة بشكل يزيد عما أمكن تدبيره من المدخرات المحلية، لا بد أن يتم عن طريق الإستعانة بالتمويل الخارجي، وكذلك تحدث الحاجة إلى التمويل الخارجي لتمويل التجارة الخارجية الناتجة عن زيادة قيمة الواردات عن قيمة الصادرات خلال فترة معينة، ومن خلال نموذج الفجوتين يمكن إثبات أن هناك تطابقاً بين فجوة الموارد المحلية وفجوة التجارة الخارجية، وأن الفجوتين لا بد لهما أن تتساويا خلال أي فترة مضت ويمكننا إثبات ذلك كما يلي (رمزي، نفس المرجع السابق، ص ٢٤):

$$Y + M = C + I + X \quad \dots\dots\dots(1)$$

حيث:

Y : الناتج المحلي؛ M : الواردات من السلع والخدمات؛ C : الإستهلاك القومي؛ I : الإستثمار القومي؛ X : الصادرات. من هذه المعادلة يمكننا أن نستنتج أن:

$$Y = C + I + X - M \quad \dots\dots\dots(2)$$

بما أن الناتج المحلي يولد دخلاً مساوياً له، وأن هذا الدخل يستعمل في تمويل الإستهلاك الجاري وتكوين المدخرات (S) فإن:

$$Y = C + S \quad \dots\dots\dots(3)$$

من المعادلتين (١) و (٣) نستنتج أن:

$$I = S + M - X \quad \dots\dots\dots(4)$$

من المعلوم أن زيادة الواردات عن الصادرات تظهر في صورة عجز في الميزان التجاري أي (F) وبميزان المدفوعات للدولة، وأن هذا العجز لا بد وأن يمول عن طريق تدفق لرأسمال الأجنبي أن:

$$M - X = F \dots \dots \dots (٥)$$

منه يمكن إعادة كتابة المعادلة رقم (٤) على الشكل التالي:

$$I - S = M - X = F \dots \dots \dots (٦)$$

هذه المعادلة تعني أن الإستثمارات التي ينفذها الإقتصاد القومي خلال فترة معينة بشكل يزيد عما يوفره من المدخرات المحلية إنما تنتج عن طريق إحداث زيادة في الواردات تمول عن طريق تدفق صافي للرأسمال الأجنبي خلال المدة نفسها، وهذا هو المعنى المقصود بكون فجوة الموارد المحلية (الإستثمار - الإدخار المحلي) لا بد وأن تتساوى مع فجوة التجارة الخارجية، وذلك في أي مدة سابقة، ولكن ليس شرطاً أن يتم التعادل بين هاتين الفجوتين منظورا إليهما في فترة قادمة، والسبب في ذلك يرجع إلى أن القرارات المتعلقة بالمتغيرات الأربعة (الإدخار، الإستثمار، الصادرات والواردات) لا يقوم بها الأفراد أنفسهم أو الهيئات نفسها، وقد يندم التنسيق بينهم. وإن حصيلة الصادرات تتحدد في ضوء عوامل متغيرة ومتغيرات خارجية تتعلق بظروف السوق العالمي، ومن الصعب التحكم أو التأثير فيها. طبقا لنموذج الفجوتين فإنه إذا حدث وأن حدد المجتمع معدلا معيناً للنمو في مدة مقبلة، وكانت إحدى الفجوتين أكبر من الأخرى، في تلك المدة، فإن الفجوة الأصغر لا بد وأن تتسع لكي تتساوى مع الفجوة الأكبر، وإلا عجز المجتمع عن تحقيق معدل النمو المستهدف.

فمثلا إذا كانت فجوة التجارة الخارجية أكبر من فجوة الموارد المحلية (الإستثمار - الإدخار المحلي) عند تحقيق معدل معين للنمو في فترة قادمة، فإنه في هذه الحالة يتعين على الإقتصاد الوطني أن ينجح في الحصول على قدر من رأس المال الأجنبي يعادل الفرق بين الفجوتين، فإذا لم ينجح المجتمع في ذلك، فإن معدل النمو المستهدف لا يمكن تحقيقه.

سنفترض أن الموارد الأجنبية سوف تتدفق إلى الإقتصاد القومي بما يعادل فجوة التجارة الخارجية. وبذلك سيحدث تساوي بين الفجوتين عن طريق التفاعل الذي يحدث بين العرض الكلي والطلب الكلي.

$$\text{الطلب الكلي} = \text{الإستثمار} + \text{الإستهلاك}$$

$$\text{العرض الكلي} = \text{الدخل المحلي} + \text{الصادرات} - \text{الواردات}$$

وهناك احتمالات فيما يتعلق بمرونة جهاز الأسعار.

✓ **الإحتمال الأول:** أن تكون الأسعار غير مرنة، بمعنى أنها لن تتخفف لتصريف الزيادة في العرض وهنا يحدث تراكم في المخزون السلعي، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى تخفيض مستوى الدخل، وعندما يتقاعس الإقتصاد القومي في الوصول إلى معدلات الإستثمار المرغوبة لتحقيق هدف النمو المحدد، وباعتبار أن الإدخار دالة في الدخل، فإن إنخفاض مستوى الدخل القومي سيؤدي إلى إنخفاض مستوى الإدخار المحلي

في نهاية الفترة الجارية، وبذلك سوف ينخفض الإدخار في هذه الحالة إلى ذلك المستوى الذي يوسع من فجوة الموارد المحلية حتى تتطابق مع فجوة التجارة الخارجية؛

✓ **الإحتمال الثاني:** نفترض أن الأسعار تتسم بالمرونة، وأنها ستستجيب للتغيرات المطلوبة لإمتصاص فائض العرض، فإن الأسعار في هذه الحالة سوف تتخفض، وبالطبع سينتج عن ذلك خسائر لبعض المشاريع وتخفيض لمعدل الربح بالنسبة لمؤسسات ومشاريع أخرى، وهذا الأمر سيؤثر سلبا في قرارات الإستثمار وبالتالي في معدل النمو الإقتصادي.

ومن المفيد هنا أن تلجأ الحكومة إلى تشجيع الإستهلاك المحلي وذلك عن طريق تخفيض الضرائب مثلا حتى تضمن أن التطابق بين الفجوتين، بنهاية الفترة الجارية يتم عند مستوى الإستثمار المطلوب لتحقيق معدل النمو المستهدف، أما إذا لم تلجأ الدولة إلى إتباع هذه السياسة، فإن حجم الإحتياجات من النقد الأجنبي سوف يزداد، ويزداد أيضا حجم الطلب الداخلي، فيقل حجم المخزون السلعي، وتبدأ الأسعار في الإرتفاع نتيجة الضغوط التضخمية، إن إرتفاع الأسعار في الداخل سيؤدي إلى تخفيض حجم الطلب الخارجي على المنتجات المحلية، وبالتالي تدهور حجم الصادرات فتتسع بذلك فجوة التجارة الخارجية إلى أن تتعادل مع فجوة الموارد المحلية حينما تنتهي الفترة الجارية، لكن لو تصورنا أن الدولة لجأت إلى زيادة وارداتها من السلع الإنتاجية، فهذا يعني زيادة في الإستثمار، وهنا فإن فجوة الموارد المحلية سوف تتسع، وهذا مما يزيد الموقف صعوبة نظرا للصعوبات التي قد تعترض الإقتصاد القومي في الحصول على القدر الكافي من رأس المال الأجنبي لتغطية هذا الاتساع في فجوة الموارد المحلية.

ومن ناحية أخرى، من الجائز جدا أن يتمخض النجاح في عملية التنمية عن إمكانية واسعة لإحلال عدد من المنتجات المحلية مكان الواردات، كما أنه من الصعوبة إفتراض أن الواردات تنحصر فقط في السلع الإنتاجية المطلوبة لتنفيذ برامج الإستثمار، إذ نجد أن الجزء الكبير من الواردات هي من السلع الإستهلاكية خاصة الغذائية منها، مهما يكن فإن التحليل السابق ينطوي على فرضيتين أساسيتين وهما (مهرة، ١٩٩٦، ص ٩):

- أن هناك حدودا ضيقة جدا للإحلال بين الموارد المحلية والموارد الأجنبية، فالنقص الذي يحدث في الموارد المحلية عند تحديد مستوى معين للنمو، يمكن التعويض عنه باللجوء إلى الموارد الأجنبية ولكن العكس غير صحيح، بمعنى أن العجز الذي يحدث في الموارد الأجنبية، عند تحديد مستوى معين للنمو لا يمكن التعويض عنه باللجوء إلى زيادة الصادرات من السلع والخدمات المحلية، بسبب ضعف مرونة كل من عرض وطلب الصادرات، وبالأخص في الأجل القصير والمتوسط، ومن ناحية أخرى نجد أنه وإن أمكن فرض زيادة المدخرات المحلية، فإن هذه الزيادة لا يمكن أن تعوض النقص في الموارد الأجنبية المطلوبة وذلك بسبب الصعوبات التي تواجه الصادرات في الأسواق العالمية وكذلك زيادة الواردات وبخاصة زيادة الحاجة إلى السلع غير المنتجة؛

- إفتراض ثبات معدل الإستيراد الحدي مهما كان معدل النمو المستهدف، في هذه الحالة فإن الواردات تستخدم كمدخرات في الإنتاج وذات معاملات فنية ثابتة في دالة الإنتاج، ولا شك أنها تبعدنا كثيرا عن

الواقع وذلك أنه من الصعوبة أن نفترض ثبات الميل الحدي للإستيراد خلال الفترات المختلفة للنمو، إذ تتجه الواردات إلى الإرتفاع وبخاصة في المراحل الأولى للتنمية بسبب إرتفاع الإنفاق الإستثماري الذي يجب أن يوجه إلى الواردات من السلع الإنتاجية.

في ضوء هاتين الفرضيتين، ينبغي الإحتراس عند إستخدام نموذج الفجوتين، وخصوصا إذا كانت فترة التحليل طويلة نسبيا، وتسمح بوجود تغيرات هيكلية تؤثر في طبيعة التداخل بين الموارد المحلية والموارد الأجنبية، ولكن مهما يكن من أمر فإن النتيجة التي ينتهي إليها النموذج، والتي لا يستطيع أحد أن يجادل فيها هي أنه في ضوء تواجد الفجوتين، يصبح تحقيق معدل النمو المستهدف معتمدا على قدرة الإقتصاد القومي على تمويل العجز في العمليات الجارية في ميزان المدفوعات، حيث أنه إذا كانت هناك صعوبات تواجه الإقتصاد القومي في زيادة صادراته لتمويل الزيادة المطلوبة في الواردات، أو أنه عجز عن عقد القروض الخارجية والإستعانة برأس المال الأجنبي لتغطية الزيادة عن الواردات نظرا لعدم كفاية الموارد المحلية، ومنه يجب تقدير فجوة التجارة الخارجية والعوامل المؤثرة فيها.

على الرغم مما توصلنا إليه من أن فجوة الموارد المحلية تنعكس في فجوة التجارة الخارجية، وعلى أن الفجوتين لا بد وأن تتساويا في أية مدة ماضية، فإن ذلك لا يعني أن تقدير إحدى هاتين الفجوتين تغني عن تقدير الفجوة الأخرى، وهي تشير بشكل إجمالي إلى حجم الموارد المطلوبة لتحقيق هدف معين للنمو دون أن تميز في ذلك بين طبيعة هذه الموارد، محلية كانت أم أجنبية. أما فجوة التجارة الخارجية، فتتطوي على أن الإنتاج المحلي في كثير من الحالات لا يمكن أن يكون بديلا عن الواردات، فإذا لم يتمكن الإقتصاد القومي من تدبير التمويل الكافي للواردات من السلع الإنتاجية والوسطية وغيرها من السلع، فإن المجتمع سيعجز عن الوصول إلى هدف النمو المستهدف. ولهذا يمكن النظر إلى طاقة الإقتصاد القومي على الإستيراد على أنها أحد القيود الجديرة بالإهتمام التي تحدد معدل النمو، من هنا يمكن أن نعطي أهمية لتقدير فجوة الموارد المحلية وفجوة التجارة الخارجية والعوامل المؤثرة فيهما:

أ- **تقدير فجوة الموارد المحلية:** يتطلب منا: معرفة حجم التمويل الخارجي وتقدير المتغيرين (معدل الإستثمار ومعدل الإدخار المحلي) بشكل دقيق.

✓ **تقدير الإستثمارات المطلوبة:** لتقدير الإستثمارات اللازمة لتحقيق معدل النمو المستهدف في الدخل القومي، يمكن الإعتماد على طرق مختلفة لتقدير الإستثمارات، ولكن الطرق الأكثر إنتشارا هي طريقة معامل رأس المال نظرا لسهولةها، وتعتمد طريقة معامل رأس المال على تحديد العلاقة الفنية بين حجم رأس المال وحجم الناتج أو الدخل، وتتخذ هذه العلاقة الشكل التالي:

$$m = k / y$$

حيث:

m: معامل رأس المال؛ **k:** رأس المال القومي؛ **y:** حجم الناتج القومي.

تقيس هذه العلاقة عدد وحدات رأس المال اللازمة لزيادة الدخل بمقدار وحدة واحدة، وعند تقدير الإستثمارات المطلوبة لابد لنا أن نعلم على معامل رأس المال الحدي وليس المتوسط، الذي يوضح لنا العلاقة القائمة بين الزيادة التي تحدث في رأس المال القومي وتلك التي تحدث في الناتج القومي.

$$\bar{M} = \frac{\Delta K}{\Delta Y} = I/\Delta Y$$

حسب نموذج هارود-دومار وبإعتباره إهتم بمتطلبات النمو الإقتصادي العالمي في مرحلة التحول الذي يتطلب توسيع الفضاء الإقتصادي الذي لا يمكن أن يحصل إلا من خلال إنفتاح إقتصاديات البلدان النامية، وينطلق النموذج من تحديد العوامل التي تحكم المستوى الأمثل لمعدل الإستثمار، حيث يعتبر العامل الرئيسي المحدد للمعدل الأمثل للإستثمار هو الطاقة الإنمائية للإقتصاد، والتي تتوقف بدورها على كل من معدل تزايد عدد السكان العاملين، وأكبر زيادة ممكنة التحقيق في الدخل الفردي، هذا ويتوقف العامل الأخير في البلدان المتطورة على ما يظهر من أفكار جديدة، أما في البلدان السائرة في طريق النمو، فيتوقف أساسا على تضاعف عدد الإطارات (المبتكرون، المصممون، رؤساء العمال، والمحامون... وغيرهم)، وكما اعتبر أن معدل نمو الناتج القومي (R) هو عبارة عن ناتج قسمة معدل الإستثمار (I) على معامل رأس المال الحدي (m). (مجيطة، ٢٠٠٤، ص ٤٥-٤٦).

$$R = I/m$$

$$I = R m$$

ومنه:

فإذا كانت قيمة كل من R و m معلومة فمن السهل التعرف على معدل الإستثمار المطلوب، ثم التعرف على الإستثمارات اللازمة لتحقيق معدل النمو المستهدف، فلو فرضنا أن معدل النمو المستهدف يساوي ٦,٨ % ومعامل رأس المال الحدي يساوي ٢,٩ فإن معامل الإستثمار المطلوب يساوي ١٩,٧٢ % من الدخل القومي.

✓ **تقدير المدخرات المحلية:** إن تقدير المدخرات المحلية يتطلب توافر بيانات كافية حول المصادر المتنوعة لهذه المدخرات، ويمكن أن نصنف هذه المصادر إلى ثلاثة أصناف، وذلك حسب القطاعات التي تقوم بتكوينها وهي: مدخرات قطاع العائلات، مدخرات قطاع الأعمال (العام والخاص)، مدخرات القطاع الحكومي، وعلى الرغم من أن العوامل المؤثرة في تحديد نسبة وحجم الإيدار في كل قطاع من القطاعات تتحدد وفقا لعدد من العوامل الإقتصادية والإجتماعية والقانونية التي تختلف حسب أوضاع المجتمع، ونوعية المؤسسات، وعليه فإن مستوى الإيدار بشكل عام يتأثر بصورة كبيرة بمستوى الدخل القومي المحقق، لهذا يعتبر الإيدار المحلي تابع لمستوى الدخل وعليه فإن:

$$S = a Y$$

حيث:

S: المدخرات المحلية؛ a: الميل للإيدار (معدل الإيدار المتوسط)؛ Y: الدخل.

ولكن عند تقدير المدخرات المحلية لا بد من حساب معدل الإيدار الحدي الذي يقيس لنا نسبة

ما يدخره الإقتصاد القومي من الزيادة التي تحدث في الدخل بوحدة واحدة.

$$S = S (Y_t - Y_0) = b\Delta$$

حيث:

$S\Delta$: الزيادة التي حدثت في الإيدار S : الميل الحدي Y_t : مستوى الدخل في Y_0 : مستوى الدخل المحلي؛ للإيدار؛ الفترة t ؛ في سنة الأساس.
يعتبر معدل الإيدار الحدي ذا أهمية خاصة في تقدير مستوى العجز في الموارد المحلية، لأنه يبين لنا الإضافة التي يحققها المجتمع لزيادة مقدرته على النمو، فإذا كان معدل الإيدار الحدي أكبر من معدل الإيدار المتوسط فإن هذا يعني إتجاه معدل الإيدار إلى التزايد.
لتقدير المدخرات المحلية لفترة قادمة عند السنة (t) فإن هذه المدخرات تتحدد بالمدخرات المحلية في بداية الفترة (S_0) مضافا إليها الزيادة التي تحدث في الإيدار، نتيجة الزيادة في الدخل خلال هذه الفترة أي أن:

$$S_t = S_0 + \Delta S$$

$$(Y_t - Y_0) S = S_t + S_0$$

بالمقارنة بين هذا المستوى المقدر للمدخرات المحلية في الفترة t والمستوى المقدر المطلوب للإستثمارات اللازمة لتحقيق معدل النمو المستهدف نحصل على ما يسمى بفجوة الموارد المحلية أو العجز في الإيدار المحلي (G_t) .

$$G_t = I_t - S_0 - S(Y_t - Y_0)$$

ب- تقدير فجوة التجارة الخارجية: لتقدير فجوة التجارة الخارجية يجب علينا تقدير رصيد ميزان المدفوعات الجاري الذي يشمل أرصدة ميزان السلع المنظورة وغير المنظورة، ثم ميزان حركة رؤوس الأموال. والعلاقة الوطيدة بين فجوة الميزان التجاري أي ميزان السلع المنظورة وغير المنظورة، والتي تسمى بفجوة التجارة الخارجية، وبين ميزان حركة رؤوس الأموال الذي يعكس حجم الديون الخارجية ومقدارها، والتي يتعين على الدولة أن تقوم بها في المستقبل.

✓ تقدير قيمة الواردات: هناك علاقة بين حجم الواردات وحجم الدخل القومي في أي مجتمع، وهذه العلاقة يعكسها ما يسمى بمعامل الواردات ويطلق عليه عادة الميل المتوسط للإستيراد.

$$M = m(Y)$$

حيث:

M : حجم الواردات؛ m : معامل الواردات (الميل المتوسط للإستيراد)؛ Y : الدخل القومي.
وعند تقدير الواردات خلال فترة مقبلة لا بد لنا أيضا من معرفة العلاقة القائمة بين الزيادة التي تحدث في الواردات والزيادة في مستوى الدخل القومي، وتقاس هذه العلاقة عن طريق ما يسمى بمعدل الإستيراد الحدي $\Delta \cdot m$

$$M = m(Y_t - Y_0)$$

ومن تم فإن الواردات في الفترة t عبارة عن الواردات في بداية الفترة M_0 مضافا إليها الزيادة التي حدثت في الواردات خلال الفترة نتيجة لزيادة الدخل $M\Delta$.

$$M_t = M_0 + m(Y_t - Y_0)$$

إن تقدير الواردات خلال فترة مقبلة يتطلب على المستوى القومي حساب الميل المتوسط للإستيراد m والميل الحدي للإستيراد m وعند حساب هذين المعاملين، يمكن اللجوء إلى البيانات التاريخية في السنوات السابقة للتعرف على حجم هذين المعاملين في ضوء الظروف الإقتصادية والإجتماعية السائدة في الماضي، وعند إختيار المعادلة التي يتم على أساسها التقدير لا بد من مراعاة التغيرات المتوقعة في المستقبل وهي: الإمكانيات المتوقعة للإنتاج المحلي البديل عن الواردات، التغير في هيكل الصناعة وباقي فروع الإنتاج الأخرى، التغير المتوقع في هيكل الطلب الإستهلاكي.

✓ **تقدير حصيلة الصادرات:** إن تقدير الصادرات المتوقعة للدولة في فترة مقبلة يتوقف أساسا على الظروف والعوامل الخارجية، ولذلك فإن التقدير يتطلب إجراء دراسات دقيقة حول مستقبل الطلب العالمي على السلع التي تصدرها الدولة، وعلى موقعها النسبي في السوق العالمي لهذه السلعة، وعلى إتجاهات حركة الدورة الإقتصادية في الدول الرأسمالية التي تصدر إليها، إن الكثير من الخبراء والإقتصاديون يعتمدون في تقدير حصيلة الصادرات خلال الفترة المقبلة على أساس الدالة الآتية:

$$X = X_0(1 + r)^n$$

حيث:

X : مستوى الصادرات المتوقعة في نهاية X_0 : مستوى الصادرات في بداية r : معدل نمو الصادرات n : عدد الفترات؛ الفترة؛ المتوقع؛ السنوات.

وبذلك يمكننا قياس فجوة الواردات والصادرات كما يلي:

$$F = M_0 + m (Y_t - Y_0) - X$$

هذه الفجوة تظهر كعجز الميزان التجاري في ميزان المدفوعات، وهذا العجز لا بد وأن يغطي عن طريق تدفق صافي لرأس المال الأجنبي (F)، ويمكننا كتابة المعادلة الأخيرة كما يلي (رمزي، ١٩٨٥، ص ص ٦٦-٦٨):

$$F = I - S = M - X$$

بمعنى أن الإستثمارات التي ينفذها الإقتصاد الوطني خلال فترة معينة بشكل يزيد عما يوفره من مدخرات محلية إنما تنتج عن طريق إحداث زيادة في الواردات تمويل عن طريق تدفق صافي للرأس المال الأجنبي خلال الفترة نفسها، وهذا هو المقصود بأن فجوة الموارد المحلية تنعكس في فجوة التجارة الخارجية وأن الفجوتين لا بد أن تتساويا في أية فترة ماضية.

ثانيا - أهم مؤشرات كفاءة الإيدار في تمويل التنمية بالجزائر

سنتعرض في هذا الجزء لمؤشرين تبين مدى قدرة الإيدار المحلي على تمويل التنمية الإقتصادية في الجزائر، وذلك بالإستعانة بإحصائيات تغطي فترة الدراسة، وسيكون ذلك في أربعة نقاط. كما أنه تم تقسيم الفترات حسب الدورات الإقتصادية التي مر بها الإقتصاد الجزائري.

١- **فجوة الموارد المحلية:** يقصد بها نقص المدخرات الفعلية التي يتم تعبئتها عن مقدار التمويل اللازم للإستثمار، ومعنى هذا أن هذه الفجوة يمكن تقديرها بناء على تقدير كل من الإستثمار اللازم لتحقيق معدل نمو معين، والإيدار المتوقع إعداداه لتمويل الإستثمارات (morrison, 2011, p10)، ولكي يكون

هذا المؤشر أكثر واقعية يحتاج إلى إستبعاد المدخرات التي لا تدخل دائرة الإستثمار، وتبقى المشكلة في غياب إحصائيات عن حجم هذه التهربات، فالإدخار المذكور في الإحصائيات ليس إلا قيمة الجزء الذي لم يستهلك من الناتج، ومعنى هذا أن الإدخار الذي تم تعبئته فعلا ودخل دائرة الإستثمار أقل بكثير من الإدخار الفعلي، خاصة إذا تذكرنا ضعف وسائل تعبئة المدخرات في الجزائر، ومع هذا فإن لهذا المؤشر قدرا من الدلالة على مدى قدرة المدخرات المحلية على تمويل التنمية، لذا سنحاول قياس فجوة الموارد المحلية في الجزائر خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠١٤).

تدل الإشارة السالبة في العمود الخاص بفجوة الموارد المحلية في الجدول رقم (٠١) على أن هذا الرقم يمثل نقصا في الإدخار المحقق عن الإستثمار اللازم، أما الإشارة الموجبة فتدل على أن المدخرات المحلية المحققة قد زادت عن الإستثمار المحلي المحقق بهذا المقدار الذي يلي الإشارة، وهناك ملاحظة أخرى، وهي أن كبر الرقم في عمود الفجوة ربما يعود إلى ضخامة الإنفاق على الإستثمار أو يعود إلى انخفاض الإدخار، وصغر هذا الرقم يكون عكس ذلك.

● **الفترة (١٩٧٠-١٩٧٩):** بناءً على بيانات الجدول رقم (٠١)، نلاحظ أن الجزائر قد عانت من فجوة سالبة خلال هذه الفترة بلغت في المتوسط حوالي - ٦,٢٩% من إجمالي الناتج الداخلي، وهذا بإستثناء سنة ١٩٧٤ أين سجلت فجوة موجبة بلغت ٣,٥%، وكان معدل الإستثمار يفوق معدل الإدخار في طول هذه الفترة، ما عدى سنة ١٩٧٤، فقد بلغ معدل الإدخار المحلي ٣٢.٣٥% في المتوسط، بينما بلغ الإستثمار المحلي معدلا مرتفعا يقدر بـ ٤١,٦١%، إن معدلات الإستثمار هذه كانت من أعلى المعدلات على المستوى العالمي في سبعينات القرن الماضي (الحربي، ٢٠١٠، ص ٢٠٦).

إن هذه الفجوة السالبة نتجت على الرغم من إرتفاع معدل الإدخار في الجزائر خلال هذه الفترة، وربما يرجع ذلك إلى الدور البارز الذي مارسه القطاع العام، الذي يستحوذ على قطاع المحروقات، والذي يمكنه من تحقيق فائض مالية مهمة، فهو يساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي، ويضاف إلى ذلك عامل آخر، وهو أن جزء من الإدخار ربما يأتي من قطاع الأعمال الخاص الذي تساهم فيه فروع شركات أجنبية ضخمة ذات أرباح مرتفعة نسبيا تسمح لها بتكوين مدخرات مرتفعة، وكذلك هذه الفجوة السالبة نتجت عن الإرتفاع الكبير في معدل الإستثمار، ويبدو أن الجزائر كان لديها قدرا من الإعتماد على الذات في مجال تمويل التنمية الإقتصادية، ولكنها تنفق على الإستثمار بمعدلات مرتفعة تفوق معدلات الإدخار، كذلك معدل الإدخار المحلي الذي عرف إرتفاعا مستمرا خلال هذه الفترة ربما يعود إلى انخفاض معدل الإستهلاك الوطني (روايح، ٢٠٠٥، ص ٢١٢)، الذي شهد هبوطا مستمرا من ٦٠,٠٩% من الناتج المحلي الإجمالي سنة ١٩٧١ إلى ٤٥,٤٩% سنة ١٩٧٤، ثم أخذ في التذبذب صعودا ونزولا إلى أن استقر عند القيمة ٤٥,٠٦% سنة ١٩٨٠، بالإضافة إلى الإرتفاع الذي شهده الإدخار الحكومي الذي إرتفع من ٨,٥٣% من الناتج المحلي الإجمالي سنة ١٩٧٠ إلى ٢٥,٢٦% سنة ١٩٧٤، وهذا راجع إلى الإرتفاع الكبير في الجباية البترولية التي إنتقلت من ٢١,٤١% من الإيرادات العامة سنة ١٩٧٠ إلى ٥٧,١٧%، وهذا بسبب الصدمة النفطية الأولى (الديوان الوطني للإحصاءات، ٢٠١٠، ص ٥٣)، إلا أنه

إستقر بعدها (الإيدار الحكومي) عند ٢٠,٥٤% سنة ١٩٧٩، وهذا بالرغم من تقهقر الإيدار الأسري الذي وصل إلى نسبة ٢,٢١% من الناتج المحلي الإجمالي سنة ١٩٧٧ بعدما كان يمثل ١٤,١% سنة ١٩٧٠، ليبدأ بعدها في الإرتفاع أين بلغ ٧,٧٤% من الناتج المحلي الإجمالي سنة ١٩٧٩؛

● **الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٥):** سجل الإقتصاد الجزائري فيها فجوة موجبة في الموارد الداخلية بلغت في المتوسط حوالي ٣% من إجمالي الناتج الداخلي، أي ٦,٦ مليار د.ج، وقد سجل معدل الإيدار خلال هذه الفترة متوسط ٣٩,٥٢%، بينما معدل الإستثمار المحلي سجل متوسط ٣٦,٥٢%، وسبب هذه الفجوة الموجبة هو الإنخفاض الحاصل في الإستثمار، ذلك أن الإستهلاك الوطني قد إرتفع وبلغ بمتوسط ٤٨% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين إنخفض كل من الإيدار الحكومي الذي سجل متوسط ١٨,٩٤% من الناتج بسبب إنخفاض الجباية البترولية التي إنتقلت من ٦٣,١٩% من الإيرادات العامة سنة ١٩٨٠ إلى ٤٤,٢% سنة ١٩٨٥، وكذلك الإيدار الأسري الذي سجل متوسط ٦,٨٩% من الناتج المحلي الإجمالي؛

● **الفترة (١٩٨٦ - ١٩٩٠):** عادت الفجوة السالبة الظهور من جديد في المتوسط حوالي ٤,٢٩% من إجمالي الناتج الداخلي، وهذا باستثناء سنة ١٩٨٧ التي عرفت قيمة موجبة بنحو ٢,٠٤%. وقد سجل معدل الإيدار خلال هذه الفترة متوسط ٢٥,٩٣%، بينما معدل الإستثمار المحلي سجل إنخفاضا كذلك، لكن بمتوسط ٣٠,٢٢%، وهو راجع إلى قيام السلطات بإيقاف الإستثمارات الضخمة الموجهة للصناعات الأساسية والتي مثلت التوجهات الأساسية في السبعينات، ومن تحقق أهدافها المخططة. إذن هذه المرحلة شهدت إنخفاضا في كل من معدل الإيدار والإستثمار معا، وللاشارة فإن فجوة الموارد الناتجة عن تدني مستوى الإيدار ومستوى الإستثمار معا تدل على خطورة الوضع الإقتصادي، فهي تشير إلى صعوبة إعتداد الدولة على نفسها من ناحية، وإلى تدني جهود التنمية الإقتصادية من ناحية أخرى، وما ميز سنة ١٩٨٨ هو إنخفاض معدل الإيدار والإستثمار المحليين بشكل واضح إلى حدود ١٩,٨٩% و ٢٨,٢% على الترتيب، نتيجة لهبوط أسعار البترول وهو الذي كان يُعتمد عليه كثيرا في تمويل نفقات التنمية.

إن الإنخفاض في الإيدار، إلى جانب الإنخفاض في الإستثمار، ربما كان نتيجة لتباطؤ النمو نتيجة الصدمات النفطية. فتمو أقل يعني إيدار أقل وإستثمار أقل لكن في المقابل، عندما يكون المجتمع ككل يستهلك حصة أكبر من الدخل الذي يحققه، فإنه لا يوفر وسيلة للإعداد في المستقبل، أي أنه لا يهيئ شروط النمو في المستقبل للدخل الوطني. وكان إنخفاض الإيدار المحلي أكثر حدة، ويرجع السبب في ذلك إلى الهبوط الحاد في الإيدار الحكومي الذي انحدر إلى ٤,٩٨% من الناتج سنة ١٩٨٨ بعدما كان قد شهد إرتقاعا خلال السنوات السابقة، وهو بدون شك ناتج عن إنخفاض الجباية البترولية التي إنخفضت من ٤٤,٢% من الإيرادات العامة للدولة سنة ١٩٨٥ إلى ٢٥,٧٨% سنة ١٩٨٨، والسبب هو تدهور إيرادات الصادرات الهيدروكربونية منذ سنة ١٩٨٦، حيث إنخفض سعر البرميل من حوالي ٤٠ دولار أمريكي إلى ١٣ دولار أمريكي للبرميل سنة ١٩٨٦، و١١ دولار عام ١٩٨٨، مع إنخفاض قيمة الدولار التي تعتبر عملة سداد صادرات النفط. بالإضافة إلى ثبات سعر الصرف المحدد بأكثر من قيمة

سوقية، حيث تمثل هذه الإيرادات أكثر من ٥٠% من إيرادات الميزانية، بالإضافة إلى ضعف الحصيلة الضريبية، التي تراجعت كنسبة من إجمالي الناتج المحلي بحوالي ٢,٨% منذ ١٩٨٦ إلى ١٩٨٩، وكان هذا التدهور في حصيلة الإيرادات الهيدروكربونية وغير الهيدروكربونية مترامناً مع محاولات الضغط على الإنفاق العام، إلا أن هذا الضغط لم يفلح في تعويض هبوط الإيرادات العامة، وتجسد الوضع في تقادم عجز الميزانية من ١٠,٧% من إجمالي الناتج المحلي عام ١٩٨٥ إلى ١٣,٧% من هذا الإجمالي لعام ١٩٨٨.

إن تراجع معدل الإستثمار التدريجي خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٦) مسجلا ٣٦,٠٩% كمتوسط، ثم زيادة هذا التراجع أكثر حدة خلال الفترة (١٩٨٧-١٩٩٠) حيث بلغ في المتوسط نسبة ٢٩,٤١%، قد تزامن مع إشتداد أزمة المديونية الخارجية للجزائر. وقد رافق تدهور معدلات الإستثمار إنخفاضا في معدلات الإيدار خاصة سنوات ١٩٨٨، ١٩٨٩، ١٩٩٠، حيث سجل على التوالي القيم التالية: ١٩,٨٩%، ٢٠,٦٥%، ٢٧,٤٧%؛

● **الفترة (١٩٩١ - ١٩٩٢):** أصبحت فيها الفجوة موجبة حيث بلغت في المتوسط حوالي ٤,٠٣% من إجمالي الناتج الداخلي، وقد سجل معدل الإيدار المحلي إرتقاعا خلال هذه الفترة بمتوسط ٣٤,٣٨%، نتج عن الإرتفاع في معدل الإيدار الحكومي بسبب الصعود القوي في معدل الجباية البترولية التي سجلت نسبة ٦٤,٨٩% من الإيرادات العامة للدولة سنة ١٩٩١، وذلك راجع إلى ما ترتب عن أزمة المحروقات عام ١٩٩٠ التي ظهرت مع حرب الكويت، مما تسبب في إرتفاع أسعار النفط في ظل المخاوف العالمية من هذه الحروب، حيث كانت تدار في أكبر منطقة مصدرة للنفط وهي منطقة الخليج (denis, 1992, p12)، وكذلك ناتج عن الإيدار الأسري الذي شهد إرتقاعا وصل إلى ١٤,٢٥% من الناتج سنة ١٩٩٢، بينما معدل الإستثمار المحلي سجل متوسط ٣٠,٣٤%، ويمكن أن يكون الإرتفاع في معدل الإيدار المحلي نتيجة لإتفاق الإستعداد الإئتماني للجزائر مع صندوق النقد الدولي في ٠٣ جوان ١٩٩١ الذي كان يهدف إلى ترشيد الإستهلاك والإيدار عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع والخدمات وكذلك أسعار الصرف (عاشور، ٢٠٠٥، ص ٦٢)؛

● **الفترة (١٩٩٣ - ١٩٩٥):** تميزت بفجوة سالبة بلغت في المتوسط حوالي -٣,٥٩% من إجمالي الناتج الداخلي. وقد سجل معدل الإيدار هبوطا من ٣٦,٧٤% بداية من ١٩٩١ ليستقر عند معدل ٢٦,٨٣% من الناتج خلال الفترة (١٩٩٣-١٩٩٥) وكان السبب المباشر في هبوط معدل الإيدار المحلي هو انهيار الإيدار الحكومي الذي وصل إلى أدنى مستوياته مسجلا رقما قياسيا بـ ١,٨٩% من إجمالي الناتج الداخلي سنة ١٩٩٣، وهذا ما يفسر أن عملية الإستثمار غالبا يتم تمويلها بالإصدار النقدي وكذلك اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجية مما أجبر الدولة على الدخول في إتفاقات دولية للحصول على القروض.

إن سبب انهيار الإيدار الحكومي هو التدهور الحاصل في سعر النفط، والذي إنخفض إلى ٢٠ دولار سنة ١٩٩٣ ثم إلى ١٤ دولار في سنة ١٩٩٤، وركود النشاط الإقتصادي بسبب التخفيض الكبير في الواردات

خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ حيث لم تمثل سوى ٥٠% من المستوى الذي وصلته سنة ١٩٨٥. وبالنظر إلى الاختلالات الخارجية، نجد أن رصيد الدين الخارجي قد إنتقل من ١٨,٤ مليار دولار أمريكي (حوالي ٣٠% من إجمالي الناتج المحلي) في عام ١٩٨٥ إلى ٢٦,٥ مليار دولار (٦٣% من إجمالي الناتج المحلي) عام ١٩٩٣ (الرملاوي، ٢٠١١، ص٣٧)، وهو ما يؤدي إلى إمتصاص الإدخار المحلي، كما أدى تراجع الحكومة عن تشديد الإنفاق العام إلى تخلي ميزانية الدولة عن وظيفتها الأساسية الإيداعية في الإقتصاد، ويتجلى ذلك في التطور الخطير للعلاقة بين نفقات التسيير والإيرادات الإجمالية حيث تزايدت من ٦١% إلى ٧٦% ثم إلى ٩٣% خلال ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣ على التوالي، هذا من جهة ومن جهة أخرى أصبحت نفقات التجهيز شبه ممولة كلياً بعجز الميزانية لأنه لم يبق لها إلا القليل وهي تحتاج إلى أموال كبيرة، وهذه الوضعية مخالفة كلياً مع ما حدث في السبعينات أين كان إدخار الميزانية يمول نفقات التجهيز الكلية (صندوق النقد الدولي، ١٩٩٦، ص١٩٩)، ويسمح أيضاً بفائض إجمالي للميزانية، وهذا بالرغم من التحسن الملاحظ في الإدخار الأسري الذي واصل إرتفاعه مسجلاً ١٥,٥٠% من الناتج سنة ١٩٩٣، لكنه سرعان ما عاود الإنخفاض إلى ٦,٨٨% سنة ١٩٩٥، بينما معدل الإستثمار المحلي سجل متوسط ٣٠,٤٣%؛

● **الفترة (١٩٩٦-٢٠١٤):** بداية من سنة ١٩٩٦ إلى غاية ٢٠١٤ استقرت فجوة الموارد الداخلية في الإتجاه الموجب وبلغت في المتوسط قيمة معتبرة بنحو ١٣,١٦% من إجمالي الناتج المحلي، وقد سجل معدل الإدخار متوسط ٤٤,٣٣%، بينما معدل الإستثمار المحلي سجل متوسط ٣١,١٦%. وسجلت سنة ٢٠٠٩ فجوة معدومة تقريباً بلغت -٠,٠٦% من إجمالي الناتج الداخلي، ونستطيع إعتبارها كنقطة توازن بين الإدخار والإستثمار تحدث لأول مرة في الإقتصاد الجزائري، حيث سجل الإدخار معدل ٤٦,٥٥% من إجمالي الناتج الداخلي في حين سجل معدل الإستثمار ٤٦,٦٢% من الناتج الداخلي، إن التطور الإقتصادي يمكن أن يتحقق إذا أصبح معدل الإدخار أعلى من ٢٠% من الناتج المحلي، أما إذا كان أعلى من ٢٥% فيصنف "جيد"، وأكثر من ٣٠% يصنف "جيد جداً". وعلى الرغم من تحسن مستوى الإدخار المحلي في الجزائر ابتداء من سنة ١٩٩٩ وحتى سنة ٢٠١٠ بمتوسط بلغ ٤٧,٨١ من إجمالي الناتج الداخلي، إلا أن مستوى الإستثمار يسير ببطأ، حيث سجل متوسط ٣٢,٦٤% نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي خلال نفس الفترة، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على الصعوبة في تحويل الموارد الهامة من الإدخار إلى الإستثمار، وهذا يتطلب ضرورة العمل على تطوير مناخ الإستثمار في الجزائر، ويرجع ضعف الإستثمار كذلك إلى إعطاء الأولوية للقطاعات غير المنتجة، المتمثلة في الهياكل الأساسية الإقتصادية والإجتماعية بنسبة ٥٣%، وهو ما يؤدي إلى عجز كبير في حالة إنخفاض أسعار النفط وإنخفاض قيمة الدولار، كما أدت الأزمة السياسية والإقتصادية إلى تأخير هذا النشاط الحيوي، كما يعود تراجع الإستثمار في الجزائر إلى عدم إستقرار الحكومة الجزائرية، وعدم إستقرار السياسات، إذ تحتل الجزائر المرتبة ٢٩ من مجموع ٤٠ دولة بالنسبة إلى مؤشر التنافسية العالمية لسنة ٢٠٠٧ وبعلامة ٣,٩٨، ولعل الفساد سيشكل عائقاً أمام جلب الإستثمار إلى الجزائر، ومع هذا فإن الجزائر تعتبر في

صدارة الدول العربية فيما يتعلق بمؤشري الإدخار والإستثمار، وهما مؤشران حاسمان في تحديد المستقبل الإقتصادي لأي دولة.

ويعد مستوى الإدخار في بلادنا من أكثر النسب إرتفاعا في العالم، وقد وصل ذروته سنة ٢٠٠٦ بـ ٥٧,٤% من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بـ ٢٤% في فرنسا و ١٠% في ألمانيا (هانز، ٢٠٠٦، ص ٢٧)، وخلال السنوات الأربعة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٨ بلغ متوسط الإدخار في الجزائر نحو ٥٦,٦٥% من الناتج المحلي الإجمالي سنويا، علما أن المتوسط العالمي لهذا المعدل يبلغ نحو ٢١% سنويا. ولكن بالمقابل نسبة الإدخار العالي يعني فرصة سانحة للإستثمار للقضاء على البطالة والفقر، لكن نجد أن نسبة قليلة من الإدخار تذهب إلى الإستثمار والباقي يتم إكتنازه، فهناك ٢٧,١٥% من الناتج المحلي الخام أي من الثروة مكتنزة عام ٢٠٠٦ ولم تستعمل في شيء، إذ أنها لم تستهلك ولم تُستثمر، وهو ما يعادل ٢٣١٢,١٣ مليار دج أو ٣١,٨٢ مليار دولار، أي أن نسبة الإدخار تُظهر أننا لا نستخدم بطريقة منتجة إمكانياتنا المالية في نفس الوقت الذي يتعطش إقتصادنا للإستثمارات المنتجة وإلى النمو والتشغيل، وهذا يعود إلى ضعف القدرة الإستيعابية للإقتصاد الجزائري.

لا تقتصر الجزائر إلى المدخرات مقارنة بمعظم الدول الفقيرة فالواقع أن المدخرات تفوق الإستثمارات بكثير، وهذا يرجع إلى الإرتفاع الذي شهدته أسعار المحروقات منذ مطلع سنوات الألفية الثالثة، كما أن الإنخفاض السريع الذي شهدته في السنتين الأخيرتين سيؤثر لا محالة على طبيعة العلاقة بين الإدخار والإستثمار المحليين، فالإقتصاد الجزائري إقتصاد بترولي ريعي بالدرجة الأولى وتعتبر صادراته من المحروقات المحرك الأساسي له إذ تمثل أكثر من 95% من إجمالي الصادرات، وتمثل إيراداتها 80% من الإيرادات الجبائية، كما تعتبر هذه الإيرادات مصدرا للإدخار مما قد يسمح بتحقيق معدلات إستثمار مرتفع، لذلك تبقى استراتيجيات التنمية في الجزائر كغيرها من الدول النامية التي تحتوي على موارد طبيعية تعاني من التبعية لقطاع المحروقات، وتؤثر هذه التبعية في تحديد العلاقة بين الإدخار والإستثمار المحليين، لذلك تم إعتبار قطاع المحروقات منذ الإستقلال القطاع الوحيد القادر على تحويل الإقتصاد الجزائري من خلال تمويل الإستثمارات التي تساهم في ظهور تبادل بين مختلف القطاعات الإنتاجية.

٢- الفجوة التمويلية: يقصد بالفجوة التمويلية تلك الفجوة القائمة بين الإدخار الوطني المتاح والإستثمارات الكلية في الإقتصاد، وتمثل الفجوة التمويلية ذلك الجزء من الإستثمار الكلي الذي لم تستطع المدخرات الوطنية المتاحة تمويله، ويتم تمويله من مصادر خارجية، أو من خلال التمويل بالعجز أو كلاهما (النجار، ٢٠٠٧، ص أي):

الفجوة التمويلية = الإدخار الوطني المتاح - الإستثمارات الكلية

لقد صاحب فجوة الموارد الداخلية فجوة في التمويل، هذه الأخيرة كانت تتحرك في نفس إتجاه التغير لفجوة الموارد الداخلية، وبشكل عام فقد بقيت الفجوة التمويلية تتسم بالسلبية، معبرة عن الإحتياج للتمويل في الإقتصاد الوطني خلال طول الفترة (١٩٩٩-١٩٧٠)، حيث بلغت متوسط - 9.65% من إجمالي الناتج الداخلي باستثناء سنة ١٩٩٧ التي كانت فيها موجبة وسجلت ١,١٧%، لكن بداية من سنة

٢٠٠٠ تحسنت أوضاع الفجوة التمويلية وأصبحت تسجل فائضا، معبرة في ذلك عن قدرة الإقتصاد الوطني للتمويل الذاتي، قد بلغت في متوسط الفترة (٢٠١٠-٢٠٠٠) نحو ١١% من إجمالي الناتج الداخلي، وبلغ ذروته مع سنة ٢٠٠٦، وصلت إلى ١٩,١٥%، أي بقدرة على التمويل تقدر بـ ١٦٣٠,٩ مليار دج^١ أي ما يعادل ٢٢,٤٥ مليار دولار أمريكي، وهذا بإستثناء سنة ٢٠٠٩ التي سجلت إحتياج للتمويل بـ ٦,٣٤% من إجمالي الناتج الداخلي، وبمنظرة شاملة إلى كل فترة الدراسة، نجد أن الإقتصاد الجزائري قد عانى من إشكالية تمويل الإستثمارات الوطنية الجزائرية، حيث بلغت فجوة التمويل خلال الفترة (١٩٧٠ - ٢٠١٠) متوسط -٤,٦٢% من إجمالي الناتج الداخلي، وكانت هذه الفجوة أكثر حدة سنة ١٩٧٨ التي وصل فيها إحتياج الإقتصاد الجزائري إلى أعظم قيمة له على الإطلاق وهي -٢٣,٧٧%، أي إحتياج إلى التمويل بـ ٢٤,٩ مليار دج بالأسعار الجارية لسنة ١٩٧٨، وقد بلغ أعلى معدل للإستثمار على طول الفترة القيمة ٥٢,١٠% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك سنة ١٩٧٨، بينما أدنى معدل للإستثمار سجل سنة ١٩٩٧ حيث إنخفض إلى ٢٣,٢٩%، وكان متوسط معدل الإستثمار هو ٣٤,٢٩% خلال نفس الفترة، كما سُجل أعلى معدل للإدخار في سنة ٢٠٠٦ بنحو ٥٧,٤٠% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما أدنى معدل له سُجل سنة ١٩٨٨ بنحو ١٩,٨٩%، وبلغ معدل الإدخار ٣٧,٤٢% كمتوسط خلال نفس الفترة، إن هذه الأرقام تبين أن العلاقة بين معدل الإدخار ومعدل الإستثمار في الجزائر، تتمتع بإستقرار ملحوظ، وهي بلا شك علاقة قوية، ويمكن تفسيرها بوجود تكامل مالي مرتفع بينهما.

ونشير إلى أن برنامج الإصلاح الإقتصادي الذي استهدف سد حجم الفجوة القائمة بين الدخل الوطني المتاح والطلب المحلي في الإقتصاد الجزائري وهي الفجوة التمويلية، كان له أثر ايجابي في ذلك. فالفجوة التمويلية التي بلغت نحو -٤٢,٨٧ مليار د.ج، أي -٩,٦٥% من الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط سنوي للفترة (١٩٩٩-١٩٧٠)، قد اختفت بداية من ٢٠٠٠ حيث سُجل فائض بلغ نحو ٦٨٣,٦ مليار د.ج كمتوسط سنوي خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٤)، أي ما يمثل ٩,١١% من الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط سنوي لهذه الفترة.

ثالثا - واقع العلاقة بين الادخار المحلي والاستثمار المحلي في الجزائر

لقد كانت العلاقة بين الإدخار والإستثمار موضع إهتمام كبير في مختلف النظريات الإقتصادية، وقد إتفق الفكر الكلاسيكي مع الفكر الكينزي في تعادل الإدخار مع الإستثمار ($I=S$) إلا أنهما اختلفا في الأسباب الكامنة وراء هذا التعادل، فوفقا للفكر التقليدي يتحقق التعادل بين الإدخار والإستثمار بفعل مرونة سعر الفائدة انطلاقا من تسليمهم بالتوازن التلقائي الكلي عند التوظيف الكامل، في حين أن التعادل بين الإدخار والإستثمار عند كينز يتحقق بفعل تغيرات الدخل وليس من الضروري أن يتم عند مستوى التشغيل الكامل (الفارس، ٢٠١٥، ص ١٠٩).

تستخدم في الوقت الحالي المحاسبة الوطنية وكذلك تقارير المنظمات الدولية لغة التعادل بين الإدخار والإستثمار، إلا أن هذه النظرة تكون بالنسبة للإدخار والإستثمار المحققين، وهذا لا يمنع القول

^{١١} دج: وحدة العملة النقدية في دولة الجزائر، وتعني الدينار الجزائري.

بإمكانية الاختلاف بين الإدخار والإستثمار منظورا إليهما في نطاق المتوقع، وعليه فإن الإدخار والإستثمار المخططان مسبقا يختلفان في المفهوم عن الإدخار والإستثمار المحققين، وهذا بإعتبار أن قرارات الإستثمار والإدخار تصدر عن وحدات إقتصادية مختلفة، كما أن تعادل وتطابق الإدخار والإستثمار المحققين لا يعني أنهما شيء واحد، وذلك لأنهما متغيران مختلفان يتحققان من جانب أطراف تختلف أهدافهم ودوافعهم (المان، ٢٠٠٤، ص ١٢١).

١- نموذج الدراسة: لتقدير العلاقة بين معدل الإدخار ومعدل الإستثمار المحليين في الإقتصاد الجزائري لدينا بيانات سنوية للفترة ١٩٧٠-٢٠١٤، والنموذج الذي سوف ندره يأخذ شكل المعادلة رقم (07):

$$I = \alpha + \beta S + u \dots\dots(07)$$

لكن قبل البداية في تقدير النموذج نقوم بإختبار مدى إستقرارية السلسلتان الزمئيتان لمعدلات الإستثمار والإدخار المحليين وتحديد رتبة تكامل كل متغيرة على حدى، ومن خلال المنحنى الذي يوضح تغيرات السلسلتين في فترة الدراسة (أنظر الشكل بالملحق) يتضح لنا عدم إستقراريتهما، وللتأكد من ذلك فإننا سنستخدم إختبارات الجذور الأحادية (Unit root tests) وبالتحديد سوف نختار إختبارين هما إختبار (Augmented Dickey-Fuller 1979) وإختبار (Phillips-Perron, ١٩٨٨).

والجدول رقم (٠٢) يوضح النتائج الإحصائية التي تم الحصول عليها من خلال تطبيق الإختبارين السابقين عند مستوى معنوية ٥%، يتضح من خلال الجدول أنه يتم إختبار النماذج الثلاثة لكل سلسلة زمنية، فالنموذج الأول يتميز بعدم احتوائه على الحد الثابت أو متغير الإتجاه الزمني، والنموذج الثاني يحتوي على الحد الثابت أما النموذج الثالث فيحتوي على حد ثابت ومتغير الإتجاه الزمني، والنتائج المحسوبة المتحصل عليها أقل تماما من القيم الحرجة، وهذا بعد مقارنتها مع القيم المجدولة لـ (Mackinnon ١٩٩٩)، ويدل هذا على وجود جذر أحادي في كلتا السلسلتين وعليه يتوجب علينا القيام بنفس الإختبارين السابقين مع أخذ الفروق الأولى لهما، والجدول رقم (٠٣) يوضح ذلك إذ نلاحظ أن النتائج المحسوبة المتحصل عليها أكبر تماما من القيم الحرجة وهذا بعد مقارنتها مع القيم المجدولة لـ (Mackinnon)، وعليه فإن هذا يدل على عدم وجود جذر أحادي في كلتا السلسلتين ونستنتج أنهما متكاملتان من الدرجة الأولى، ومن خلال المنحنى الذي يوضح تغيرات معدلا الإدخار والإستثمار المحليين بعد أخذ الفروق الأولى لهما (أنظر الملحق) تتضح لنا إستقرارية السلسلتين الزمئيتين. وبعد هذه الخطوة يمكننا الإنتقال إلى مرحلة إختبار التكامل المشترك بين الإدخار المحلي والإستثمار المحلي.

٢- إختبارات التكامل المشترك: يقوم مفهوم التكامل المشترك على أنه إذا كان مستوى متغيرات النموذج غير مستقر وإذا أمكن توليد مزيج خطي من هذه المتغيرات يتصف بالإستقرارية فإن متغيرات النموذج ستحقق التكامل المشترك، وسيتم إختبار ذلك بطريقة (Engel- Granger, ١٩٨٧) وطريقة (Johansen- ١٩٩٠) Jeselius) كما يلي:

✓ طريقة (Engel- Granger ١٩٨٧): لتحليل التكامل المشترك: نتلخص هذه الطريقة في خطوتين، بداية في الخطوة الأولى نقوم بتقدير نموذج الدراسة بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)

ونتحصل على إنحدار معادلة التكامل المشترك كما نتحصل على بواقي الإنحدار المقدر، ثم في الخطوة الثانية نختبر مدى إستقرارية البواقي المتحصل عليها من الخطوة السابقة. ومن خلال تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية وإجراء الإنحدار بين معدلي الإيدار والإستثمار المحليين توصلنا إلى المعادلة التالية (أنظر الجدول رقم ٠٤):

$$I = 25.3 + 0.14S \dots\dots\dots(08)$$

يلاحظ من الجدول رقم (04) بأن المتغير المستقل ذو قيمة معنوية بسبب كون القيمة الإحتمالية لإختبار (t-Student) أقل من القيمة المحسوبة، ويتضح من خلال منحى بواقي الإنحدار بدلالة سنوات الدراسة (أنظر الجدول رقم ٠٥) أنها بواقي غير مستقرة، لكن للتأكد من ذلك تم إستخدام الأدوات الإحصائية لإختبار إستقراريته، وإستخدام إختبار (Augmented Dickey-Fuller 1979) وإختبار (Phillips-Perron, ١٩٨٨)، تم التوصل إلى النتائج الموضحة في الجدول رقم (٠٦) يتضح من خلال نتائجه عدم إستقرارية بواقي معادلة إنحدار التكامل المشترك، ففي النموذج الأول وهو النموذج الذي لا يحتوي على حد ثابت وإتجاه زمني تكون القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية لـ (Mackinnon) بالنسبة لإختبار Augmented Dickey-Fuller، كما أن قيمة الإحتمال الحرج أقل من مستوى معنوية ٥%، أما بالنسبة لإختبار Phillips-Perron تكون القيمة المحسوبة أصغر من القيمة الجدولية لـ (Mackinnon)، كما أن قيمة الإحتمال الحرج أكبر من مستوى معنوية 5% وهذه النتائج تؤدي بنا إلى رفض فرضية العدم إذا نظرنا إلى نتائج الإختبار الأول وقبول فرضية العدم (التي تنص على وجود جذر أحادي) بالنظر إلى نتائج الإختبار الثاني، وبالنسبة للنموذج الثاني (مع ثابت) والثالث (مع ثابت وإتجاه زمني) فيظهر بأن القيم الحرجة الجدولية لـ (Mackinnon) أكبر من القيم المحسوبة لكل من إختبار الأول والثاني والإحتمال الحرج أكبر من 5%، وبالتالي نقبل فرضية العدم أي وجود جذر أحادي وعليه فلسلسلة البواقي غير مستقرة حسب النموذج الثاني والثالث، وإذا كان في أحد النماذج الثلاثة جذر أحادي فهذا دليل على أن السلسلة تحتوي على جذر أحادي ومنه فهي غير مستقرة، وبالتالي يعني هذا عدم وجود دليل على علاقة تكامل مشترك بين الإستثمار والإيدار حسب طريق (Engel- Granger).

✓ **طريقة Johansen- Jeselius لتحليل التكامل المشترك:** يستخدم لتحديد عدد متجهات التكامل المشترك، ويتناسب مع العينات الصغيرة وفي حالة وجود أكثر من متغيرين في معادلة الإنحدار، وقد إتضح بإستخدام مخرجات البرنامج (EViews8) أن الإبطاء المختار هو $P = 1$ وبتطبيق طريقة Johansen- Jeselius عند هذه الدرجة من الإبطاء تم إيجاد النتائج التالية (أنظر الجدول رقم ٠٧):

- القيم الذاتية المقدره الأولى والثانية على التوالي هي: ٠,١٥٦ و ٠,٠٦٨؛
- إحصاء جوهانسن (Johansen) تساوي ١٠,٣٢.

نلاحظ بأن القيمة الحرجة تساوي 15.494 عند مستوى معنوية 5% وهي أكبر من الإحصاء المحسوبة 10.32 كما أن الإحتمال الحرج 0.2519 أكبر من 0.05، إذن نقبل فرضية العدم أي أن رتبة المصفوفة تساوي الصفر، ويعني ذلك عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين معدلي الإيدار والإستثمار عند

مستوى معنوية 5% وهذا يدعم ما توصلنا إليه بأسلوب (Engel-Granger)، وبالتالي فإنه يمكن القول بأن الإستثمار المحلي لا يعتمد على مستوى الإدخار المحلي في الإقتصاد الجزائري حسب (Johansen-Jeselius).

٣- **النتائج ومناقشتها:** يستخدم إختبار السببية حسب (Granger) للكشف عن وجود علاقة سببية بين متغيرتين إقتصاديتين كما يسمح بتحديد إتجاه هذه العلاقة. وبتطبيق هذا الإختبار على معدل الإدخار ومعدل الإستثمار المحليين تحصلنا على النتائج التالية (أنظر الجدول رقم ٠٨):

✓ **إختبار الإتجاه الأول:** لعلاقة السببية وهو أن معدل الإستثمار المحلي يسبب معدل الإدخار المحلي: إحصائية (Fisher) المحسوبة (Fc= 1.12) أقل من الجدولة (Ft= 3.23) عند مستوى معنوية 5% ، ومنه نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، وبالتالي لا توجد علاقة سببية بين معدل الإستثمار ومعدل الإدخار، أي أن التغير في معدل الإستثمار لا يؤدي إلى التغير في معدل الإدخار، كما يعزز هذه النتيجة قيمة الإحتمال الحرج الموافق لإحصائية (Fisher) التي تساوي 33.67% وهي أكبر من 5% ؛

✓ **إختبار الإتجاه الثاني:** لعلاقة السببية وهو أن معدل الإدخار المحلي يسبب معدل الإستثمار المحلي: إحصائية (Fisher) المحسوبة (Fc= 1.02) أقل من الجدولة Ft= 3.23 عند مستوى معنوية 5% ، ومنه نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، وبالتالي لا توجد علاقة سببية بين معدل الإدخار ومعدل الإستثمار، أي أن التغير في معدل الإدخار لا يؤدي إلى التغير في معدل الإستثمار، كما يعزز هذه النتيجة قيمة الإحتمال الحرج الموافق لإحصائية (Fisher) التي تساوي 36.74% وهي أكبر من 5%، إذن فالإدخار لا يسبب الإستثمار والإستثمار لا يسبب الإدخار، بمعنى أنه لا توجد علاقة سببية في كلا الإتجاهين، وبالتالي فإن الإدخار المحلي والإستثمار المحلي في الجزائر لا يرتبطان بعلاقة طويلة الأجل في فترة الدراسة، وهو ما يعزز النتائج المتوصل إليها سابقا بأسلوب التكامل المشترك لكل من (Engel-Granger) و (Johansen Jeselius).

٤- **تحليل نتائج الدراسة:** من خلال نتائج الإختبارات السابقة تم التوصل إلى عدم وجود تكامل مشترك وعلاقة سببية بين معدل الإدخار ومعدل الإستثمار المحليين في فترة الدراسة، ويمكن تفسير ذلك بدرجة الإرتباط الشديد بين الإقتصاد الجزائري وقطاع المحروقات، إذ يعتمد إستقرار هذا الإقتصاد على أسعار البترول وعوائده وهذا ما يجعله عرضة للصدمات البترولية، وينعكس هذا الوضع على العلاقة بين الإدخار والإستثمار المحليين إذ يؤدي قطاع المحروقات دورا رئيسيا في تمويل الإستثمارات في عدة قطاعات إقتصادية، وهذا بفضل الموارد الهامة التي يوفرها للخزينة العمومية عن طريق الجباية البترولية، وعليه لا يمكن تجاهل الدور الذي يؤديه هذا القطاع في تمويل الإستثمار المحلي. والمفارقة تكمن في تكوين إقتصاد أحادي الجانب والمورد وعدم الإهتمام بتنمية القطاعات الأخرى، إذ تنحصر الإستثمارات والتمويلات الكبرى في قطاع واحد رغم مشكلة نضوب الطاقة البترولية، فالتوزيع غير المتوازن للموارد بين القطاعات والمؤسسات قد تسببت في حدوث هذه الفجوة بين الوفرة المالية الهائلة والمتمثلة في الإدخار المحلي والصعوبات التمويلية للإستثمارات المحلية في القطاعات غير البترولية، وهذا في ظل غياب واضح لأي

سياسة إستراتيجية هادفة إلى تنويع الإقتصاد المحلي وتنمية الإستثمارات خارج قطاع المحروقات، كما أن إستخدامات المدخرات المحلية مازالت بعيدة عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تتضح لنا مظاهر المرض الهولندي في الجزائر من خلال الإرتفاع في أسعار البترول العالمية والتوسع في الإستثمارات في قطاع المحروقات، وعليه تتحسن الوضعية المالية للدولة ويرتفع الإيدار المحلي وينمو الناتج الداخلي الخام بسبب زيادة إيرادات قطاع المحروقات بالرغم من الانكماش الذي يطرأ على أغلب القطاعات الأخرى الفلاحية والصناعية والخدماتية، وبالتالي تتناقص الإستثمارات المحلية في هذه القطاعات ونقل الصادرات من خارج قطاع المحروقات، ويتحول الإقتصاد إلى توزيع للريع البترولي بدلا من الإستثمار في القطاعات غير البترولية التي لم تستعد من هذه الوفرة المالية، ويحدث هذا بسبب عدم الاندماج والتشابك بين قطاع المحروقات والقطاعات الأخرى، وهذا ما يكرس ضعف العلاقة بين الإيدار المحلي والإستثمار المحلي في الجزائر، كما أن الانهيار الذي تعرفه أسعار البترول في السنتين الأخيرتين قد يصاحبه انهيار لإقتصادنا في السنوات القليلة القادمة إذا استمرت العلاقة بين الإيدار المحلي والإستثمار المحلي على هذا النمط، وهذا سيؤدي بالجزائر إلى الاستدانة من الخارج مجددا، وقد نتفادى ذلك إذا تمكنا من إيجاد الآلية الناجحة لمد جسور العلاقة بين الإيدار والإستثمار لتنويع الإقتصاد من خارج قطاع المحروقات والتحرر من التبعية لأسعار البترول.

بالرجوع إلى لغز (Feldstein and Horioka) فإن عدم وجود علاقة سببية بين الإيدار والإستثمار في الجزائر لا يدل بالضرورة على حركية لرأس المال الدولي (الشريف، ٢٠١٣، ص ١٩)، بل يرجع إلى أسباب أخرى مرتبطة بالطبيعة البترولية للإقتصاد الجزائري، إذ تعتبر الجزائر من الدول التي لا تزال تفرص قيودا على حركة رأس المال منها وإليها، فمعظم معاملات هذا الحساب لا زالت تخضع للتضبيب الحكومي وهذه القيود المفروضة حاليا تسهم في توليد بيئة مالية سلبية تضعف من مناخ الإستثمار ولا تشجع على تدفق المدخرات الأجنبية لإنشاء إستثمارات أجنبية مباشرة، وهذا ورغم سعي السلطات نحو تخفيف بعض تدابير هذه الرقابة في الفترة الأخيرة.

في ظل إنخفاض مستوى التطور المالي سنقل الفرص الإستثمارية لذا لن ترتبط معدلات الإيدار المحلي مع معدلات الإستثمار المحلي في الجزائر. كما أن ضعف الطاقة الاستيعابية للمدخرات في الإقتصاد المحلي مع ما يصاحبه من ضعف الإستثمارات قد يشجع على إستثمار معظم المدخرات المحلية في الخارج بسبب قلة الفرص الإستثمارية في الداخل في ظل حرية حركة رؤوس الأموال.

الإستنتاجات والتوصيات:

بشكل عام فيما يتعلق بكفاءة المدخرات المحلية في تمويل التنمية بالجزائر، نلاحظ أنها لم تكن قادرة على تمويل التنمية في الإقتصاد الجزائري خلال المرحلة (١٩٩٩-١٩٧٠)، ولكنها بداية من سنة ٢٠٠٠ أصبحت تتمتع بقدرة تمويلية ذاتية ويظهر ذلك من خلال المؤشرين (فجوة الموارد المحلية والفجوة التمويلية) التي إتضح من خلالهما أن الجزائر عانت من هاتين الفجوتين بدرجات متفاوتة خلال السنوات الصعبة التي مر بها الإقتصاد الجزائري خلال سنوات الثمانينات والتسعينيات إلى أن استقرت في الإتجاه

الموجب بداية من سنة ١٩٩٦، وخاصة إبتداء من سنة ٢٠٠٠ وذلك راجع إلى إرتفاع أسعار المحروقات، ولكن عوض أن تأخذ هذه المدخرات طريقها إلى الإستثمار، كانت تذهب لسداد الديون خلال التسعينات، لتخصص فيما بعد في المشاريع الإصلاحية والتنمية التي إنتهجتها الجزائر بداية من سنة ٢٠٠٠، ولم يكن لهذه المشاريع عوائد على الإقتصاد لأنها مشاريع تخدم القطاع الإجتماعي أكثر من القطاع الصناعي والفلاحي والإقتصادي مثل: بناء السكنات الإجتماعية، بناء الطريق السيار شرق-غرب، بناء الجامعات...، وهذا ما تبين من خلال النموذج القياسي بين الإدخار والإستثمار الحقيقي الذي بين أنه لا توجد علاقة بين الإدخار والإستثمار ولا حتى وجود تكامل بينهما، وهذا ما يعكس فرضية البحث، ولتوضيح ذلك تطلب إستخدام بعض الأدوات الإحصائية، إضافة إلى إختبارات جذر الوحدة، كما تم تحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة. وتبين أن المتغيرين متكاملين من الدرجة الأولى، وبناء على ذلك، تم إستخدام إختبار التكامل المشترك لكل من طريقة انجل - جرانجر وطريقة جوهانسن، بالإضافة إلى إستخدام منهجية جرانجر للسببية، وهذا للتحقق من وجود علاقة طويلة الأجل بين الإدخار والإستثمار، وقد بينت النتائج عدم صحة فرضية وجود علاقة توازنية بين هذين المتغيرين خلال الفترة المعنية الدراسة، وتفسير ذلك نوجزه في طبيعة الإقتصاد الوطني الذي يعتمد بشدة على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للدخل الوطني والنقد الأجنبي، وعدم تنوع النشاط الإقتصادي وهيكل الصادرات من جهة، وإلى ضعف الطاقة الإستيعابية للإقتصاد الوطني من جهة أخرى، وإن الجزائر التي تعتمد على الإدخار دون وجود منافذ إستثمارية داخلية، معناه أن التنمية سوف تبقى بطيئة لعدم بناء مصادر إنتاجية لسد الإحتياجات المحلية وتصدير الفائض.

أخيرا، نوصي ما يلي:

- على الباحثين في حقل القياس الإقتصادي عند التعامل مع بيانات السلاسل الزمنية، ضرورة التحقق من أن تلك البيانات قد تم فحصها بعناية، وإختبار سكون السلاسل الزمنية قبل القيام بالدراسات، وهذا خوفا من الوقوع في أية أخطاء عند تطبيق معادلات الإنحدار نتيجة عدم سكون تلك السلاسل، والتي من الممكن أن تؤدي إلى نتائج مزيفة ومضللة وتوصيات غير دقيقة بالمستقبل؛
- ضرورة تنويع مصادر الدخل الوطني، وذلك بتشجيع الإستثمارات الضخمة في البنية التحتية، وفي القطاع الإنتاجي من السلع والخدمات، حتى يستطيع الإقتصاد الوطني مواكبة الإقتصاديات المتقدمة.

المراجع:

- ١- رمزي زكي، الديون والتنمية، الطبعة الأولى، دار المستقبل العربي، مصر، ١٩٨٥.
- ٢- رمزي زكي، أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث، الهيئة العامة المصرية للكتاب، مصر، ١٩٧٨.
- ٣- رمزي زكي، أزمة القروض الدولية الأسباب والحلول المطروحة مع مشروع صياغة لرؤى عربية، دار المستقبل العربي، مصر، 1987.

- ٤- رمزي زكي، مشكلة الإدخار مع دراسة خاصة عن البلاد النامية، دار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ١٩٦٦.
- ٥- رمزي زكي، العولمة المالية الإقتصاد السياسي لرأس المال المالي الدولي رؤية من البلاد النامية، دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 1999.
- ٦- محمد عبد العزيز عجيبة وإيمان عطية ناصف، التنمية الإقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الإسكندرية، مصر، 2003.
- ٧- مسعود مجبونة، الدين والمديونية في الرأسمالية وإنعكاساتها على البلدان النامية، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، معهد العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، ١٩٩٠-١٩٩١.
- ٨- مسعود مجبونة، أزمة المديونية العالمية، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٤-٢٠٠٥.
- ٩- عبد الله رمضان الكندري، الدول النامية وأزمة الديون الخارجية، معهد البحوث والدراسات العربية، سلسلة الدراسات الخاصة، رقم 26، القاهرة، مصر، 1987.
- ١٠- إدوارد ويورينشتاين، أثر الدين الخارجي على الإستثمار، بحث مقدم في إطار (ندوة إدارة الديون الخارجية)، البنك الإسلامي، دمشق، سوريا، 1993.
- ١١- صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي الموحد، سبتمبر 1996.
- ١٢- ثابت أحمد، الدور السياسي الثقافي للقطاع الأهلي، الهيئة العامة للكتاب، مصر، 1999.
- ١٣- الجباعي جاد الكريم، المجتمع المدني هوية الإختلاف، ترقا للطباعة والنشر والتوزيع، ط ١، دمشق، سوريا، ٢٠٠٣.
- ١٤- عارف نصر محمد، إستومولوجيا السياسة المقارنة، النموذج المعرفي - النظرية - المنهج، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2002.
- ١٥- عارف نصر محمد، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 1992.
- ١٦- عارف نصر، الأبعاد الثقافية للمساعدات الخارجية للعالم العربي، في كتاب المساعدات الخارجية والتنمية في العالم العربي : رؤية من منظور عربي وإسلامي، ط1، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، الأردن، 2001.
- ١٧- الكاظم صلاح، حدود العلاقة بين المساعدات الخارجية والحفاظ على سيادة الدول، في كتاب المساعدات الخارجية والتنمية في العالم العربي: رؤية من منظور عربي وإسلامي، المركز العلمي للدراسات السياسية، ط1، عمان، الأردن، 2001.
- ١٨- الداية وائل، قياس قدرة العاملين في وزارة المالية الفلسطينية على إدارة التمويل الدولي وتوجيهه نحو التنمية الإقتصادية والإجتماعية، دراسة تحليلية ميدانية، مقدم إلى مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة

بعد الانسحاب الإسرائيلي المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية في الفترة من ١٣-١٥ فبراير 2006م.

- ١٩- قورين حاج قويدر، مفهوم، أهمية التمويل وأنواع التمويل منتدى المحاسبين العرب.
(<http://www.acc4arab.com/acc/showthread.php?t=1888>, 5.6.2011)
- ٢٠- بلخياط علي، جدوى الإستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الإقتصادي -دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد التنمية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ٢٠١٤-٢٠١٥.
- ٢١- زينب حسين عوض الله، الإقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٥.
- ٢٢- هلال، محمود، قضايا وإشكاليات التمويل الأجنبي للجمعيات الأهلية، مجلة العلوم الإجتماعية، 2010.
(<http://swmsa.net/articles.php?action=show&id=1882>, 28.07.2011)
- ٢٣- بويبية، نبيل، مصادر تمويل التنمية، مدونة الكاتب، 2009
(<http://sites.google.com/site/bouibia/bouibia-tk-11>, 05.07.2011)
- ٢٤- الجباري، التمويل الدولي، جامعة الدنمارك العربية المفتوحة، دراسة غير منشورة، 2009
(<http://www.marefa.org/index.php>, 28.08.201)
- ٢٥- احمد بن سعد الخطابي الحربي، التمويل الأجنبي وموقف الإسلام منه، رسالة دكتوراه في الإقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، غير منشورة، دون سنة.
- ٢٦- روابح عبد الباقي، المديونية الخارجية والإصلاحات الإقتصادية في الجزائر، رسالة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، جامعة العقيد الحاج لخضر، غير منشورة، باتنة، الجزائر، ٢٠٠٥-٢٠٠٦.
- ٢٧- عبد الرحيم فؤاد الفارس، وليد إسماعيل السيفو، الإقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، الأردن، ٢٠١٥.
- ٢٨- محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الإقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٤.
- ٢٩- الشريف بقة، عبد الحميد مرغيت، تجربة الهند في تحرير حساب رأس المال لميزان المدفوعات والدروس المستفادة للإقتصاد الجزائري، مداخلة قدمت في إطار فعاليات الملتقى الدولي حول الإنفتاح الإقتصادي والنمو بدول جنوب المتوسط، جامعة الحاج لخضر بباتنة، الجزائر، يومي ١١-١٢ نوفمبر ٢٠١٣.
- ٣٠- هانز جيرت برون، تعبئة المدخرات الرأسمالية في بلدان العالم الثالث هل تكون وسيلة لتشجيع عملية التنمية، مركز المشروعات الدولية الخاصة/غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن.
(<http://www.cipe-arabia.org/fieles/html/art0908.htm> (05/09/2006))
- ٣١- أحمد السيد النجار، إقتصاد الجزائر...من سنوات الجمر إلى آفاق النمو السريع، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.
(<http://www.ahram.org.eg/> (17/01/2007))

٣٢- فلة عاشور، برنامج الاصلاح المالي لصندوق النقد الدولي على سوق العمل في الجزائر منذ ١٩٩٤ حتى ٢٠٠٥، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، غير منشورة، الجزائر، ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

٣٣- محمد سعيد محمد الرملاوي، الأزمة الإقتصادية العالمية إنذار للإسالمية ودعوة للشريعة الإسلامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ط١، ٢٠١١.

34- Annuaire statistique de l'Algérie n 26, édition 2010, ONS, Alger.

35- Kessler Denis, Peyrelevade jean, l'épargne et l'Europe, In : revue française, volume 7 n 2, 1992.

36- Morrison William G (université Wilfrid laurier) et Oxoby Rebert J (université de Calgary), étude économique utilisant des expériences en laboratoire pour examiner les aspects comportementaux des décisions relatives a l'épargne, Document de recherche préparé pour le groupe de travail sur la litteratie.

37- collections statistiques N 170/2015, novembre 2015, ONS, Alger.

الجدول والأشكال

الجدول رقم (٠١): فجوة الموارد المحلية والفجوة التمويلية في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٧٠

٢٠١٤

الوحدة: مليون د ج

السنة	الناتج الداخلي الخام	الإيدار المحلي	الإستثمار الكلي	فجوة الموارد المحلية	الإيدار الوطني الصافي	الفجوة التمويلية
1970	24072,3	7172,3	8751,6	-1579,3	4945,1	-3806,5
1971	24922,8	6652,6	8887,1	-2234,5	5979,7	-2907,4
1972	30413,2	8952,5	10441,1	-1488,6	7522,6	-2918,5
1973	34531,1	11878	13940,5	-2062,9	9063,5	-4877
1974	55560,9	24021	22073,2	1945,7	18876,4	-3198,8
1975	61573,9	22235	27837,6	-5602,9	17477,2	-10360,4
1976	74075,1	29044	31926,5	-2882,2	22353,5	-9573
1977	87240,5	31142	40814	-9672	22730	-18084
1978	104831,6	39509	54621,7	-15112,3	29701,8	-24919,9
1979	128222,6	52442	54431,3	-1989,7	38354,3	-16077
1980	162507,2	70119	63512	6607,2	52486,9	-11025,1
1981	191468,5	78104	70835,7	7268,5	58432,7	-12403
1982	207551,9	81520	77342,4	4177,1	58309,1	-19033,3
1983	233752,1	93122	87819	5303	66423,2	-21395,8
1984	263855,9	99204	92531,5	6672,5	69581,5	-22950
1985	291597,2	106342	96765,4	9576,8	72851,9	-23913,5
1986	296551,4	87739	99333,3	-11594,4	52402,2	-46931,1



عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الاول لعام ٢٠١٨
إشكالية التمويل الدولي وكفاءة الإيدار المحلي في تمويل التنمية بالجزائر
دراسة قياسية للفترة الممتدة من: ١٩٧٠-٢٠١٤

السنة	الناتج الداخلي الخام	الإيدار المحلي	الإستثمار الكلي	فجوة الموارد المحلية	الإيدار الوطني الصافي	الفجوة التمويلية
1987	312706,1	100248	93880,2	6367,4	62317,7	-31562,5
1988	347716,9	69160	98040,2	-28879,8	55115	-42925,2
1989	422043	87134	128766	-41632,4	88669,3	-40096,7
1990	554388,1	152301	160217	-7916,3	139785,4	-20431,6
1991	862132,8	316768	266733,9	50034,3	264989,9	-1744
1992	1074695,8	344125	319811,1	24313,8	290745	-29066,1
1993	1189724,9	322464	336203	-13739,2	236784,1	-99418,9
1994	1487403,6	389703	467941,2	-78238,4	306405,3	-161535,9
1995	2004994,7	545643	633031,4	-87388,1	422442	-210589,4
1996	2570028,9	815533	644641,4	170891,1	606273,5	-38367,9
1997	2780168	889402	647459	241943,1	680060	32601
1998	2830490	777348	773955,4	3392,8	530300,7	-243654,7
1999	3238197,5	1E+06	849951,4	181234,9	704896	-145055,4
2000	4123513,9	2E+06	971661,1	885324,4	1481270,8	509609,7
2001	4227113,1	2E+06	1134602	629657	1453140	318538,1
2002	4522773,3	2E+06	1386382	462960,7	1494895,4	108513
2003	5252321,1	2E+06	1593589	772532,4	2002979,9	409390,9
2004	6149116,7	3E+06	2048195	906909	2515018,4	466823
2005	7561984,3	4E+06	2396517	1774694,2	3571096,1	1174578,8
2006	8514838,8	5E+06	2575532	2312134,3	4206423,1	1630891,6
2007	9366562,2	5E+06	3224924	2113030,6	4793938	1569014,2
2008	11090022	6E+06	4154538	2175769,7	5777888,8	1623351
2009	10034255	5E+06	4677527	-6380,7	4041403,8	-636123
2010	12049493	6E+06	4865865	916472,8	5210787,4	344922,9
2011	3,849E+11	5E+06	1222037	3593962,9	4090754,9	2868717,9
2012	3,98E+11	5E+06	1310024	3442976,3	4769687,9	3459664,2
2013	4,091E+11	5E+06	1422686	3196314,2	4599104,4	3176418,7
2014	4,247E+11	4E+06	1513738	2901262,3	4483645,1	2969907,5

Source : collections statistiques N 170/2015, novembre 2015, ONS, Alger, pp 10-162.

الجدول رقم (٠٢): نتائج إختبار (Augmented Dickey-Fuller) وإختبار (Phillips-Perron)

لدراسة إستقرارية السلسلتين الزمنيتين لكل من الإيدار المحلي والإستثمار المحلي

البيان	Augmented Dickey-Fuller	Phillips-Perron
--------	-------------------------	-----------------

الإدخار	-النموذج الأول: القيمة المحسوبة 0.002296، القيمة الحرجة (1.94)، الإحتمال الحرج 0.68 - النموذج الثاني: القيمة المحسوبة 1.81، القيمة الحرجة (2.93)، الإحتمال الحرج 0.36 -النموذج الثالث: القيمة المحسوبة 2.04، القيمة الحرجة (3.52)، الإحتمال الحرج 0.5٦	-النموذج الأول: القيمة المحسوبة 0.13، القيمة الحرجة (1.94)، الإحتمال الحرج 0.72 -النموذج الثاني: القيمة المحسوبة 1.79، القيمة الحرجة (2.93)، الإحتمال الحرج 0.38 -النموذج الثالث: القيمة المحسوبة 2.04، القيمة الحرجة (3.52)، الإحتمال الحرج ٠,٥٦
الإستثمار	-النموذج الأول: القيمة المحسوبة 0.111903، القيمة الحرجة (1.95) الإحتمال الحرج 0.71 - النموذج الثاني: القيمة المحسوبة 1.48، القيمة الحرجة (2.93) الإحتمال الحرج 0.53 -النموذج الثالث: القيمة المحسوبة 1.25، القيمة الحرجة (3.52)، الإحتمال الحرج 0.8٨	-النموذج الأول: القيمة المحسوبة 0.237914، القيمة الحرجة (1.94) الإحتمال الحرج 0.75 -النموذج الثاني: القيمة المحسوبة 1.42، القيمة الحرجة (2.93) الإحتمال الحرج 0.56 - النموذج الثالث: القيمة المحسوبة 1.14، القيمة الحرجة (3.52) الإحتمال الحرج ٠,٩١

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام البرنامج Eviews

الجدول رقم (٠٢): نتائج إختبار (Augmented Dickey-Fuller) وإختبار (Phillips-Perron)
دراسة إستقرارية السلسلتين الزمنية لكل من الإدخار المحلي والإستثمار المحلي

البيان	Augmented Dickey-Fuller	Phillips-Perron
الإدخار	-النموذج الأول: القيمة المحسوبة (٦,٥٧)، القيمة الحرجة (١,٩٥)، الإحتمال الحرج ٠,٠٠٠٠٠ -النموذج الثاني: القيمة المحسوبة (٦,٥٣)، القيمة الحرجة (2.93)، الإحتمال الحرج ٠,٠٠٠٠٠ -النموذج الثالث: القيمة المحسوبة (٦,٤٦)، القيمة الحرجة (3.52)، الإحتمال الحرج ٠,٠٠٠٠٠	-النموذج الأول: القيمة المحسوبة (٦,٥٩)، القيمة الحرجة (1.94)، الإحتمال الحرج ٠,٠٠٠٠٠ -النموذج الثاني: القيمة المحسوبة (٦,٥٧)، القيمة الحرجة (2.93)، الإحتمال الحرج ٠,٠٠٠٠٠ -النموذج الثالث: القيمة المحسوبة (٣,٥٢)، القيمة الحرجة (3.52)، الإحتمال الحرج ٠,٠٠٠٠٠
الإستثمار	-النموذج الأول: القيمة المحسوبة (٦,٦١)، القيمة الحرجة (1.95)، الإحتمال الحرج ٠,٠٠٠٠٠ -النموذج الثاني: القيمة المحسوبة (٦,٥٥)، القيمة الحرجة (2.93)، الإحتمال الحرج	-النموذج الأول: القيمة المحسوبة (٦,٦٦)، القيمة الحرجة (1.94)، الإحتمال الحرج ٠,٠٠٠٠٠ -النموذج الثاني: القيمة المحسوبة (٦,٦٠)، القيمة الحرجة (2.93)، الإحتمال الحرج ٠,٠٠٠٠٠ -النموذج الثالث: القيمة المحسوبة (٦,٧١)، القيمة



عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الاول لعام ٢٠١٨
إشكالية التمويل الدولي وكفاءة الإيدار المحلي في تمويل التنمية بالجزائر
دراسة قياسية لفترة الممتدة من: ١٩٧٠-٢٠١٤

الدرجة (3.52)، الإحتمال الحرج ٠,٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠ -النموذج الثالث: القيمة المحسوبة (٥,٦٣)، القيمة الدرجة (3.52) ، الإحتمال الحرج ٠,٠٠٠٠
--------------------------------------	---

المصدر: من إعداد الباحثين بإستخدام البرنامج Eviews

الجدول رقم (٠٤): تقدير الإنحدار بين الإيدار والإستثمار المحليين بطريقة (OLS)

المعلمة	قيمة المعامل	الخطأ المعياري	t-student
الحد الثابت	25.30	4.117300	6.647314
معامل معدل الإيدار المحلي	0.14	0.10565	1.602368

المصدر: من إعداد الباحثين بإستخدام البرنامج Eviews

الجدول رقم (٠٥): نتائج إختبار (Augmented Dickey-Fuller) وإختبار (Phillips-Perron)

لسلسلة البواقي

Phillips-Perron	Augmented Dickey-Fuller
-النموذج الأول: القيمة المحسوبة (١,٨٦)، القيمة الدرجة (1.94)، الإحتمال الحرج ٠,٠٦٠٥	-النموذج الأول: القيمة المحسوبة (١,٩٧)، القيمة الدرجة (١,٩٥)، الإحتمال الحرج ٠,٠٤٧١
-النموذج الثاني: القيمة المحسوبة (١,٨٢)، القيمة الدرجة (2.93)، الإحتمال الحرج ٠,٣٦٢٩	-النموذج الثاني: القيمة المحسوبة (١,٩٤)، القيمة الدرجة (2.93)، الإحتمال الحرج ٠,٣٠٩٢
-النموذج الثالث: القيمة المحسوبة (١,٥٦)، القيمة الدرجة (3.52)، الإحتمال الحرج ٠,٣٥٢٦	-النموذج الثالث: القيمة المحسوبة (١,٧٢)، القيمة الدرجة (3.52)، الإحتمال الحرج ٠,٣٥٢٦

المصدر: من إعداد الباحثين بإستخدام البرنامج Eviews

الجدول رقم (٠٦): تقدير العلاقة بين معدلي الإيدار والإستثمار المحليين

Dependent
Variable: I
Method: Least
Squares
Date: 03/01/1٨
Time: 08:35
Sample: 1970
2014

Included
observations: 45



عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الاول لعام ٢٠١٨
إشكالية التمويل الدولي وكفاءة الإيدار المحلي في تمويل التنمية بالجزائر
دراسة قياسية للفترة الممتدة من: ١٩٧٠-٢٠١٤

Variable	Coefficient	Std. Error	t-	Prob Statistic
C	٢٦,٩٠١٧٠	٤,١١٠٥٣١		٠,٠٠٠٠
S	٠,٢٠٨٦٨٧	٠,١٠٤٥٨٤		٦,٥٤٤٥٨١
				٠,٠٥٢٤
				١,٩٩٥٤١١
R-squared	٠,٠٨٤٧٤٩	Mean dependent var		٣٤,٨٧٠٢٢
Adjusted R-squared	٠,٠٨٤٧٤٩	S.D. dependent var		٦,٧٥٢٧٧٥
S.E. of regression	٦,٥٣٤٩٨٣	Akaike info criterion		٦,٦٣٥٦٤٣
Sum squared resid	١٨٣٦,٣٥٨	Schwarz criterion		٦,٧١٥٩٣٩
Log likelihood		F-statistic		٣,٩٨١٦٦٤
Durbin-Watson stat	-١٤٧,٣٠٢٠	Prob(F-statistic)		٠,٠٥٢٣٥٩

المصدر : من إعداد الباحثين باستخدام البرنامج Eviews

الجدول رقم (٠٧): نتائج إختبار (Johansen)

Date: 03/0١/1٨ Time: 12:04

Sample (adjusted): 1972 2014

Included observations: 43 after adjustments

Trend assumption: Linear deterministic trend

Series: I S

Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized			
Trace	No. of CE(s)	Eigenvalue	0.05
	Statistic	Critical Value	Prob.**
None		0.156625	
10.39069		15.49471	0.2519
At most		1 0.068817	
3.065892		3.841466	0.0799

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر : من إعداد الباحثين باستخدام البرنامج Eviews

الجدول رقم (٠٨): نتائج إختبار السببية (Granger)

Pairwise Granger Causality Tests

Date: ٠٣/٠١/1٨ Time: 1٥:07

Sample: 1970 2014

Lags: 2

Null Hypothesis:

F-Statistic

DI does not Granger Cause DS

1.12094

DS does not Granger Cause DI

1.02882

Obs

Probability

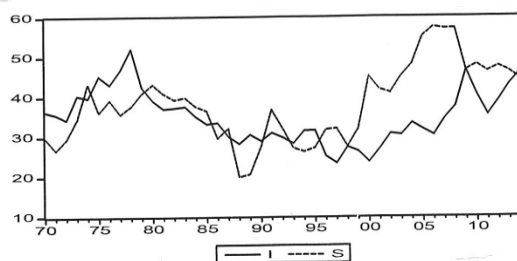
42

0.33679

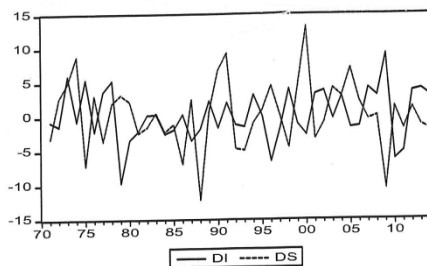
0.36743

المصدر : من إعداد الباحثين بإستخدام البرنامج Eviews

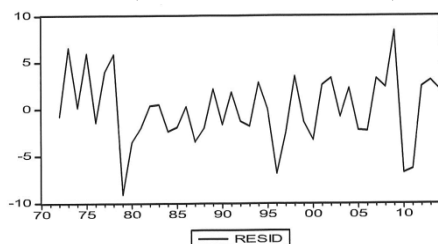
الشكل رقم (١): تغيرات معدل الإيدار ومعدل الإستثمار المحليين



الشكل رقم (2) : تغيرات معدلي الإيدار والإستثمار المحليين بعد أخذ الفروق الأولى



الشكل رقم (3) : تغيرات بواقي معادلة الإنحدار لمعدلي الإستثمار المحلي والإيدار المحلي



المصدر : من إعداد الباحثين بإستخدام البرنامج Eviews